جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : التدقيق المالي والمحاسبي

دو التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبة :

عبو هاجر

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زازة منصورية	أستاذ ةمحاضرة -أ-	مستغانم
مقررا	**بن نعمة سليمة**	أستاذة محاضرة-أ-	مستغانم
مناقشا	عمروش صابرينة	أستاذة مساعدة -ب-	مستغانم

السنة الجامعية : 2024/2023

جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : التدقيق المالي والمحاسبي

دو التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبة :

عبو هاجر

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زازة منصورية	أستاذ ةمحاضرة -أ-	مستغانم
مقررا	**بن نعمة سليمة**	أستاذة محاضرة-أ-	مستغانم
مناقشا	عمروش صابرينة	أستاذة مساعدة -ب-	مستغانم

السنة الجامعية : 2024/2023

إهداء

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها

و التي وقفت في حياتي فمن بعد فضلها و دعائها .

والدتي العزيزة بارك الله في عمرها .

و إلى :

الإنسان الذي وهب من أيام عمره شمعة تضيء دربي الطويل نحو التميز و الرقي

فاقتبست منه الدفء والحنان و الأمل الصادق

والدي العزيز أمد الله في عمره .

شكروتقدير

بعد شكر الله الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل

والمساهمة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ونتقد إلهم والشكر على ما قدموه من معونة وتصح مما كان له المكانة الحسنة في قلوبنا وتذكر من هؤلاء

الأستاذ المشرفة : **"بن نعمة سليمة"**

و أشكر أستاذة المناقشين على توجهاتهم القيمة

وموظفو مكتبة الجامعة على مساعدتهم

أما في مكان التربص نشكر موظفو مكتب الاستقبال خاصة، وقسم المحاسبة على تقديم المعلومات شكرا لكل من قدم لنا العون والنصح والحمد لله

من قبل ومن بعد، فهو ولي كل التوفيق وشكرا

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول و الأشكال

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار العام للتدقيق الداخلي..... 06
المبحث أول : ماهية التدقيق..... 07
المطلب الأول : مفهوم التدقيق و أنواعه 07
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق..... 13
المطلب الثالث: مبادئ و الخدمات التي يقدمها التدقيق 16
المبحث الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي..... 20
المطلب الأول: نظام التدقيق الداخلي 20
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي 22
المطلب الثالث: تعريف التدقيق الداخلي 24
المطلب الرابع : أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي 26
المبحث الثالث : الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي..... 28
المطلب الأول: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي 28
المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي..... 31
المطلب الثالث : عناصر و مراحل التدقيق الداخلي..... 33
الفصل الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي 40
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي 41
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي..... 41
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي..... 43
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي..... 45
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي..... 46
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي 46
المطلب الثاني: كيفية تقييم الأداء المالي..... 49
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي 72

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي 75
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر 75
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية 80
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة 82
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد واتخاذ القرار 86
الفصل الثالث: دو التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم) 90
المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم 91
المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم 91
المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم 94
المطلب الثالث: الهيكل التنظيم العام لمؤسسة ميناء مستغانم 95
المبحث الثاني: تقييم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم. 101
المطلب الأول: التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم. 101
المطلب الثاني: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق محاسبي ومالي. 103
المطلب الثالث: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق الأداء. 105
المبحث الثالث: تقرير مدقق الداخلي وأثره على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم 108
المطلب الأول: تشخيص وضعية مديرية تسيير الموارد البشرية من طرف مدقق الداخلي. 108
المطلب الثاني: تقرير مدقق الداخلي لمؤسسة ميناء مستغانم. 110
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل المالي 113
خاتمة .....
قائمة المراجع .....
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه.	08
2-1	خدمات التي يقدمها التدقيق	18
1-3	نسب التسيير	114
2-3	نسب السيولة	114
3-3	نسب الهيكل المالي	115
4-3	نسب المردودية	116

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
1-3	صورة لميناء مستغانم	93
2-3	الهيكل التنظيم العام لمؤسسة ميناء مستغانم	100
3-3	الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي .	102
4-3	الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي	103
5-3	الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء	105

مقدمة

إن ظهور الثورة الصناعية وما لحقها من تطورات وتغيرات جذرية مست العديد من المجالات بالأخص المجال الإقتصادي، حيث تأثر أداء المؤسسات بهذه الأوضاع باعتبارها إحدى الوحدات الاقتصادية المهمة، فتعددت الأنشطة التي تقوم بها وتنوعت كما أنها إتسعت لتضم العديد من الفروع في عدت مناطق في سبيل تحقيق أهدافها، نتيجة انفصال الملكية عن التسيير، لكن هذا الأمر ولد العديد من المشاكل في المؤسسة، بالإضافة إلى ظهور الغش والتزوير واختلاس أموالها والتلاعب بنتائج مركزها المالي، دفع كل هذا بأصحاب رأس المال للاستعانة بشخص يقوم بالتأكد من حسابات المؤسسة وقوائمها حتى يطمئنوا على دقة وتعبير قوائم النتيجة والميزانية على نتيجة المؤسسة ومركزها المالي وإلى صحة ما جاء بتقرير مجلس الإدارة من بيانات، وهذا في إطار ما يسمى بمهنة التدقيق.

يعتبر التدقيق الداخلي حديث النشأة مقارنة بالتدقيق الخارجي، إلا أنه يقدم العديد من الخدمات للمؤسسة، حيث أنه أصبح يشمل العديد من المجالات داخل المؤسسة، فبسبب الأوضاع السائدة حول المؤسسة بالأخص بيئتها التنافسية، وجب على المؤسسة أن تسطر خطط تمكنها من بلوغ أهدافها، وهذا يحتاج إلى مراجعة وتقييم أدائها بالأخص أدائها المالي، فالمؤسسات التي يكون لديها تدقيق داخلي يلعب هذا الأخير دوراً في تحسين الأداء المالي لها، من خلال تحسين المؤشرات الدالة عليه.

1- إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق، وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن إشكالية الدراسة يمكن صياغتها ضمن التساؤل التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة بصفة عامة وفي دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم)

إن التساؤل الرئيس يقود البحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وفيما تكمن أهميته؟

- ما المقصود بالأداء المالي للمؤسسة؟ وفيما تتمثل مؤشراته؟

- كيف يساهم التحليل المالي الذي يقوم به المدقق في تحسين مؤشرات الأداء المالي؟

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في المؤسسة؟

2- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لم يكن اختيار هذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما يعود هذا الاختيار لعدة دوافع ومبررات، يمكن حصرها فيما يلي:

- الضعف الذي تعيشه تجربة التدقيق الداخلي في الجزائر من حيث تطبيقها بحيث نجد العديد من المؤسسات تطبق التدقيق الداخلي تحت مفهوم الرقابة.

- أهمية تقييم وقياس الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.

- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي، يستفيد منه ذوي الإختصاص.

- الميل الشخصي للإطلاع ودراسة المواضيع المتعلقة بالتدقيق والتسيير المالي.

- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظراً لارتباطه بمجال التخصص.

3- أهمية الدراسة :

يلعب التدقيق الداخلي دوراً في العديد من المسائل داخل المؤسسة، لهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة وحتمية وجوب تبني هذا النوع من التدقيق، رغم عدم إلزاميته من الناحية القانونية، وذلك لأثره ودوره في اكتشاف الثغرات والنقائص التي قد تتم داخل المؤسسة.

4- أهداف الدراسة:

تتلخص الأهداف التي تتطلع هذه الدراسة إلى الوصول إليها فيما يلي:

- توضيح أهمية وفائدة التدقيق الداخلي ومدى توفر خدماته في المؤسسة.

- بلورة الأفكار المتعلقة بمفهوم الأداء المالي، وبيان أهميته وفائدته في المؤسسة.

- توضيح مؤشرات الأداء المالي، والبحث في طرق حسابها.

- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات التي تساعد المؤسسات في العمل على تطوير وتعزيز هذه الوظيفة.

5- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

- البعد الموضوعي للدراسة:

يتمثل في التطرق للتدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة وتدقيق القوائم المالية باعتبارها منطلق لحساب مؤشرات الأداء المالي.

- البعد الزمني للدراسة:

الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة.

6- منهج الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة ، ومن أجل محاولة الإجابة بقدر الإمكان عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال التطرق إلى كل ما يخص دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي.

7- هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعلى الأسئلة الفرعية ولإثبات صحة الفرضيات قسمت الدراسة إلى:

في الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار العام للتدقيق الداخلي. يبدأ بتعريف مفهوم تدقيق أنواعه المختلفة، ثم يستعرض أهميته هو أهدفه. بعد ذلك، ينتقل إلى مبادئ و الخدمات التي يقدمها التدقيق، كما يتطرق إلى مفهوم التدقيق الداخلي ، و أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي. وأخيرًا، يناقش الفصل الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي.

في الفصل الثاني: يركز هذا الفصل على علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي ، ويستعرض ماهية الأداء المالي. كما يتناول بالتفصيل تقييم الأداء المالي ، يناقش الفصل مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

في الفصل الثالث : في هذا الفصل، تنتقل الدراسة إلى الجانب التطبيقي، حيث تركز على دو التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم). يبدأ الفصل بتقديم نبذة عن المؤسسة ميناء مستغانم ، و أهدافه ودوره. ثم يستعرض الهيكل التنظيمي ميناء مستغانم وكيفية تنظيم عملياته الإدارية. بعد

ذلك، يتناول الفصل بالتفصيل تقييم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم ، وأخيرًا ، يناقش الفصل تقرير مدقق الداخلي وأثره على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

الفصل الأول
الإطار العام للتدقيق الداخلي

تمهيد:

إن التدقيق وظيفة مهمة في المؤسسة نظراً للدور الهام الذي يلعبه في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، حيث يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها، وينقسم إلى عدة أنواع من بينها التدقيق الداخلي.

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية مستقلة نسبياً تنشأ داخل المؤسسة، تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية الإجراءات التسييرية القائمة في المؤسسة، تخضع هذه الوظيفة لمجموعة من المعايير التي تعمل على تنظيمها وتوضيح كيفية سير أعمالها.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكر سابقاً، تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

المبحث الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث : الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

يعتبر التدقيق وظيفة ظهرت نتيجة العديد من التطورات والأحداث التي ولدت الحاجة إليها، ككبر حجم المؤسسات وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها وتعقد العمليات وتداخلها، حيث حظي بالعديد من التعاريف ويسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول : مفهوم التدقيق و أنواعه

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق

المطلب الثالث: مبادئ و الخدمات التي يقدمها التدقيق

المطلب الأول : مفهوم التدقيق و أنواعه.

ظهر التدقيق منذ القدم، حيث يعتبر المصريين القدماء واليونان والرومان أول من استخدم وسائل بدائية في تدقيق أموال الدولة، فكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر المحاسبية للتأكد من مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة تدقيق Auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire وتعني يستمع .[1]

اتسع وتطور مفهوم التدقيق نتيجة الثورة الصناعية وما نتج عنها من أثار، إضافة إلى كبر حجم المؤسسات واتساع نشاطاتها وتعددها، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، ونتيجة لهذه الأوضاع ظهرت الحاجة إلى وسيلة ليطمئن بها أصحاب رؤوس الأموال بأن الحسابات الختامية المعروضة عليهم من قبل مجلس الإدارة تعطي صورة صادقة وصحيحة عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها، ولهذا السبب ظهرت الحاجة لتعيين مدقق يقوم بالتأكد من صحة حسابات المؤسسة ودفاترها ومستنداتها والقوائم المالية الناتجة عنها، ففي البداية كان المدقق المعين هو أحد أصحاب رؤوس الأموال، حيث كان التدقيق بصفة صورية وغير فعالة نظراً لعدم توفر المؤهلات الفنية للقيام بهذا العمل، إلا أنه فيما بعد ظهر قانون الشركات في إنجلترا 1855-1856 الذي ينص على أنه ليس من الضروري أن يكون المدقق من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الحال في السابق، مما أتاح للمؤسسات تعيين مدقق خارجي.[2]

[1] - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية - ، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص ص 17-18

[2] - مصطفى عيسى خضر، المراجعة – المفاهيم والمعايير والإجراءات ، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1996، ص ص 2-3.

نظراً لاحتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية وللتأكد من فعالية الأنظمة التسييرية ظهرت عدة أنواع من التدقيق وتنوعت أهدافه لتتعدى مجال الحسابات الختامية وعناصر المركز المالي لتدرس مختلف الوظائف في المؤسسة وخططها وتحدد الانحرافات والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاءة.[1]

أولا : التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه

على العموم يمكن حصر التطور التاريخي للتدقيق حسب مختلف المراحل التاريخية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1_1): التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه.

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى1700 ميلادي	الملك، إمبراطورية، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول
من 1850إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية

[1] - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص9.

من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
إبتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : محمد . التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص ص 87.

ثانيا تعريف التدقيق:

حظي التدقيق بعدة تعاريف منها:

- عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية على أنه : " عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الإطراف المعنية".[1]

- عرف خالد أمين التدقيق على أنه : فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة".[2]

[1] - محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر ، 2000/2001، ص6.
[2] - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، -، مرجع سبق ذكره، ص9.

- كما عرفته منظمة العمل الفرنسي على أنه : " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم."[1]

- وعرف أيضاً على أنه: "فحص يهدف إلى التحقق من أن نشاط المؤسسة ترجم بإخلاص في القوائم المالية وفقاً للوائح".[2]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم التدقيق ينصب على البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة وقوائمها المالية بكافة أنواعها، أي أن التدقيق هو فحص مهني شامل للدفاتر والسجلات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، يقوم به شخص محترف ذو كفاءة من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وسلامة ومصداقية المعلومات محل الفحص.

ثالثا: فروض التدقيق

تقوم عملية تدقيق الحسابات على مجموعة من الفروض ، حيث يعرف kohler الفرض بأنه" قاعدة تحظى بقبول عام ويعبر عن التطبيق العملي ويستخدم في حل نوع معين من المشاكل، إتفق الباحثين على أن هناك فروض علمية يمكن أن يبنى عليها التدقيق ومن أهم هذه الفروض ما يلي :[3]

- فرض عدم التأكد: ويظهر ضرورة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد، ويرجع التأكد في المجال المحاسبي إلى الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية، وعدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات، وعدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.

- فرض استقلال المدقق : فالمدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكماً يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد هذا الفرض على نوعين أساسيين من المقومات مقومات ذاتية تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والعملي، ومقومات موضوعية وهي ما تتضمنه التشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: فالمدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وهو يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية وذلك يتطلب قدرة وخبرة علمية وعملية كافية لأداء مهمته.

---

[1] - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، ، مرجع سابق ص10.

[2] - Khelassi Réda, Paudit interne, 3éme edition, editions Houma, Alger, 2010.p p22-23.

[3] - أحمد حلمي جمعة المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 50-51.

- فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: فنظام الرقابة الداخلية يشمل هيكل يتكون من بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر ، وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال، ففهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة البداية لأداء مهمته.

- فرض الصدق في محتويات التقرير : حيث يعتبر تقرير المدقق الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، فعبء الإثبات يقع على المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف المتعاملين مع المؤسسة أو المستفيدين من تقريره.

رابعا: أنواع التدقيق:

للتدقيق عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب الأسس التالية:

1- من حيث الإلزام بعملية التدقيق (degree of compulsion): ينقسم إلى:[1]

- **تدقيق إلزامي (statutory audit):** وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، يعرف كذلك هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني (statutory audit)، ولا يكون هذا التدقيق إلا تدقيقاً كاملاً.

- **تدقيق إختياري (optional audit):** وهو التدقيق الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وقد يكون كاملاً أو جزئياً وحسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح في العقد الذي يبرم بين العميل والمدقق.

2 - من حيث توقيت التدقيق Timing of audit: يضم التدقيق كل من[2]:

- **تدقيق مستمر(continuous audit):** يكون على مدار السنة المالية وغالباً ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقاً.

- **تدقيق نهائي (final audit)** : يتم بعد إنتهاء السنة المالية مباشرة، أي بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية والميزانية.

كما يمكن تقسيم التدقيق حسب كل من[3]:

---

[1]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 31.

[2]- أحمد حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 50-51.

[3]- محمد السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1996، ص ص18-21.

1- من حيث نطاق التدقيق scope of Audit): ينقسم إلى:

- **تدقيق كلي(complete Audit) :** حيث لا توجد قيود على المدقق في فحص المؤسسة محل الفحص، وله حق الإطلاع الكامل ويكون مسؤولاً عن تدقيق كل ما يراه متصلا بالقوائم المالية وطبيعة المهمة المكلف بها.

- **تدقيق جزئي(Partial Audit):** حيث يتحدد نطاق التدقيق في جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات أو المبيعات ... الخ، وتكون حرية المدقق في الفحص مقيدة بنطاق المهمة المكلف بها.

2- **من حيث مدى الفحص Coverage of Audit):** ينقسم إلى:

- **تدقيق شامل(Full Audit):** وفيه يتم تدقيق كافة العمليات محل الفحص، حيث يمكن تطبيق تدقيق شامل جزئي أو تدقيق شامل كلي، إلا أن هذا الأخير يكون صعب التطبيق بالمقارنة مع التدقيق الشامل الجزئي.

- **تدقيق إختباري(Test Audit) :** يعتمد هذا النوع من التدقيق على العينات، حيث يقوم المدقق بفحص عينة من العمليات بناءً على دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق، ثم يقوم بتعميم حكمه على باقي العمليات الأخرى على ضوء نتائج العينة.

ويمكن تقسيم التدقيق كذلك من حيث الغرض(Subject matter of Audit) إلى[1]:

* **التدقيق الإداري (Management Audit):** وهو الذي يتم بهدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق.

* **تدقيق التكاليف (Cost Audit):** ينطوي على الفحص والتحقق من صحة حسابات التكاليف ومدى إلتزام المؤسسة عند إعدادها للخطط بالمعايير الموضوعة.

* **فحص لأغراض خاصة (Investigation):** ويقصد به أن يتم تعيين مدقق من قبل جهة معينة في سبيل الوصول إلى حقيقة معينة.

و ينقسم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق Stalt of Audit) إلى:

- **التدقيق الخارجي (External Audit) :** وهو عملية تجرى للتأكد من صدق وانتظام الحسابات، تمارس من قبل مؤسسة مهنية مستقلة تسمى محافظ الحسابات.[2]

[1]- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر ، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص ص 31-32.

[2] - A.hamini, l'audit comptable et financier, berti editions, Alger, 2001, p8.

- **التدقيق الداخلي (Internal Audit)**: ويقوم بهذا النوع من التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة، وذلك من أجل حماية أموالهم وتحقيق أهداف الإدارة، وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.[1]

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التدقيق

أولا : أهمية التدقيق:

تظهر أهمية تدقيق الحسابات في أنه وسيلة تخدم العديد من الجهات في اتخاذ قراراتهم ورسم سياستهم وهذه الجهات هي:[2]

- إدارة المشروع : تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، كما أنه وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

- المستثمرون: نتائج التدقيق تطمئنهم بأن أموالهم لن تتعرض للإختلاس والسرقة وذلك نتيجة قيام المدقق بمراقبة تصرفات مجلس الإدارة والتأكد من عدم انتهاك العقد الأساسي، وأيضاً يعتمد المستثمرون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والإستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

- البنوك: قبل أن توافق على منح القروض للمؤسسة فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة أعمال هذه المؤسسات بناءاً على نتائج التدقيق، وذلك لضمان قدرت هذه المؤسسات على سداد القروض مع فوائدها وفي المواعيد المحددة لها.

- الجهات الحكومية: تعتمد أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشاريع في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدول أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمد من جهات محايدة تقوم بفحص البيانات فحصاً دقيقاً و إبدأ الرأي الفني المحايد والعادل عليها.

ثانيا : أهداف التدقيق:

شهدت أهداف التدقيق عدة تطورات وفق المراحل التي مر بها التدقيق، حيث يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى ما يلي:[1]

[1]- خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص35.
[2] - يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 8-9.

1- الأهداف التقليدية : يمكن حصرها فيما يلي:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقرير مدى الاعتماد عليها .

- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.

- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجأة للمشروع، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة .

2 - الأهداف الحديثة : من أهمها ما يلي:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها .

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق الحد من الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.

- تقييم نتائج أعمال المشروع مقارنة بالأهداف المرسومة.

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

إضافة للأهداف التقليدية والأهداف الحديثة هناك أهداف أخرى للتدقيق متمثلة في الأهداف العملية وهي تضم:[2]

- الوجود والتحقق: وهو التأكد من أن جميع الأصول والخصوم الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية هي الختامية موجودة فعلا.

- الملكية والمديونية : وذلك من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي. ملك للمؤسسة والخصوم إلتزام عليها، فالتدقيق بذلك يعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

- الشمولية أو الكمال : بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هاته البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن

[1] - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية - دار وائل للنشر ، الأردن، 1999، ص15.
[2] - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص16-18.

الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من أهم أهداف التدقيق لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

- التقييم والتخصيص : يقصد به ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الإستثمارات، أو تقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

- العرض والإفصاح: تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة عن مخرجات نظام المعلومات التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية، وتجهيزها بشكل يتماشى والمبادئ المحاسبية، تعتبر هذه المعلومات محل الفحص من قبل المدقق ليتأكد من صحتها ومصداقيتها.

- إبداء الرأي: يسعى المدقق من عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق وصحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث : مبادئ التدقيق والخدمات التي يقدمها

أولا : مبادئ التدقيق:

تنقسم مبادئ التدقيق إلى مجموعتين كما يلي:[1]

أ - المبادئ المرتبطة بركن الفحص :

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- مبدأ الإدراك الرقابي: ويعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

- مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري : ويعني هذا أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وأيضاً . جميع التقارير المالية، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير .

- مبدأ الموضوعية في الفحص: يقصد به ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التميز أثناء الفحص وذلك بالاستناد على العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه.

- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير إلى وجود فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة الذي يعبر عن ما تحتويه من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والإتصال والمشاركة.

ب - المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

- مبدأ كفاية الإتصال: ويشير إلى أن يكون تقرير المدقق أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية. - مبدأ الإفصاح: وهو أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات.

- مبدأ الإنصاف: ويعني أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذلك التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخليا أو خارجيا.

[1] - أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي والتأكيد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2009 ، ص23-24.

- مبدأ السببية: يعني مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

ثانيا : الخدمات التي يقدمها التدقيق

إن وظيفة الرقابة الداخلية اخذت في التطور السريع بسبب ان العديد من الشركات بلغت وظيفة التدقيق الداخلي فيها موقع يطالب به لاتخاذ القيادة ووصول صوته الى اعلى جهة في الشركة وذلك لمساعدة الشركة في تقويم وتنفيذ وتوضيح مخاطر الادارة وعمليات الرقابة ضمن الشركة.

وتقدم وظيفة الرقابة الداخلية خدمات عدة يمكن تجميعها في مجموعتين اساسيتين هما:

خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية واللتان تُعدان من الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي .

1- خدمات التأكيد الموضوعي : توفر تقويم مستقل حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي.وتتمثل في الارتباطات المالية،الاداء ،الاذعان،وسلامة النظام ولغرض توفير خدمات التاكيد الموضوعي فان المدققين الداخليين بحاجة لأن كونوا مستقلين وموضوعين وتتمثل شخصيتهم بالتكامل والكفاءة والرعاية والسلوك الاخلاقي .

2- الخدمات الاستشارية : هي أنشطة خدمة الزبون[1]، وهي ما يتفق عليه مع الزبون من حيث طبيعة ومجال الموضوع محل التدقيق لغرض اضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة ومن أمثلتها ، النصيحة ، التسهيل ، وتصميم العملية والتدريب . و يمكن أن تسهم وظيفة التدقيق الداخلي في تقويم أداء وظائف الأنظمة الداخلية بموضوعية وموثوقية وهذه تمثل (خدمات التاكيد)، اما خدمة دعم تصميم هذه الانظمة لتوفير توصيات محددة تمثل(خدمات استشارية).

كما يمكن أن يسهم التدقيق الداخلي بالتحكم المؤسسي الفعال والمؤثر بالاعمال الآتية :

1. المساعدة في تحليل وتأكيد عوامل المخاطر.
2. العمل على التحليلات للنتائج وتقديم الضمانات والتأكيدات.
3. مساعدة الإدارة في إعطاء أفضلية لإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة .

ويمكن ان يضيف التدقيق الداخلي بأن عمليات إدارة المخاطر تؤدي عملها كما مطلوب منها ومن خلال الخدمات الإستشارية فان وظيفة التدقيق الداخلي يمكن ان تساعد الادارة والمجلس عن طريق تحسين ادارة المخاطر وعمليات

[1] يقصد بخدمة الزبون (مالك العملية) (الشركة محل التدقيق) الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي للزبون (الشركة) حيث تستعين أحياناً الشركة بمكاتب خارجية للتدقيق الداخلي يتم التعاقد معها لغرض تدقيق عملية ما أسوة بمكاتب التدقيق الخارجي .

الرقابة وكذلك تتولى دوراً مهماً كوظيفة استشارية داخلية لتقديم تحليلات وتأكيدات وضمانات للمجلس فيما يتعلق بأداء وظيفة إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (1-2): خدمات التي يقدمها التدقيق

خدمات التأكيد الأخرى	الأنشطة المرتبط بها
تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار و المشتقات المالية و الرقابة عليها	تقييم عمليات ممارسة و الإدارة الاستثمارات من قبل المؤسسة و تحديد مدى فعاليتها
تقييم عمل إدارة المبيعات	تقييم عمل رجال البيع فيما يتعلق بقواعد وأصول و إجراءات التعامل الصحيح مع العملاء
تقييم المخاطر تجمع والتخزين وتوزيع المعلومات الإلكترونية	تقييم المخاطر معالجة البيانات إلكترونيا و مدى كفاية الوسائل الرقابية في ذلك
تقويم المخاطر الناتجة عن الغش والمخالفات الأفعال غير القانونية	تقييم سياسات و نظم و لوائح المؤسسة من حيث فعاليتها للحد أو منع او اكتشاف الغش و المخالفات
تقييم مدى الالتزام بالقواعد والإجراءات و السياسات المنظمة في مجال الصناعة	فحص العمليات التي تقوم المؤسسة, لبيان مدى توافقها مع مثيلتها في نفس الصناعة من حيث الالتزام بالقوانين و اللوائح المنظمة لحركة التجارة
شهادات الايزو 9000	التصديق على مدى التزام المؤسسة بإتباع معايير الايزو 9000 للرقابة على جودة المنتجات لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجات المؤسسة
تدقيق بيني	تقييم مدى التزام المؤسسات بالقوانين و المعايير الخاصة بحماية البيئة.

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن و أخرون أسس المراجعة الخارجية المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 2007، ص 16.

كما ان هناك خدمات اخرى يقدمها التدقيق و تتمثل في الاتي:

3- الخدمات الضريبة : أدركت المؤسسات أهمية خدمات إعداد الإقرارات الضريبة بسبب الكم الهائل من اللوائح والقوانين الضريبية التي تصدرها الدولة و تعد هذه الخدمة امتدادا طبيعيا لخدمات التي يقدمهاالمدقق و مساعدة عملائه في تخطيط العبء الضريبي و في مختلف القضايا و الأمور المتعلقة بالضرائب.

4- خدمات المحاسبية: يقوم بعض المدققين بتقديم العديد من خدمات المحاسبة لعملائهم و خاصة الذين حجم أعمالهم صغير، حيث لا تتوفر لديهم افراد مؤهلين لإمساك الدفاتر و إعداد القوائم المالية و في هذه الحالة لا يقدم المدقق أي رأي عن مدى عدالة هذه القوائم أو تقديم أي ضمان بصددها .[1]

وعليه ونتيجة لما تقدم يلاحظ بأن الإدارة غالباً ما تطلب من المدققين الداخلين المساعدة في تزويدهم بالتأكيدات المتعلقة بالاتي :

1. تحديد ومراقبة المخاطر بكفاءة وفاعلية .

2. السيطرة على العمليات التنظيمية بشكل كفوء ومؤثر وفعال.

3. فاعلية العمليات التنظيمية في الشركة المعنية .

ويلاحظ مما تقدم ان الادوار الرئيسية المحددة لمجلس الادارة ولجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي تركز على أبعاد متنوعة من الرقابة وتقويم المخاطر والاشراف على التوترات المحتملة والتي تتواجد في امتلاك وظيفة التدقيق الداخلي التي تخدم طرفين مهمين(الادارة ، لجنة التدقيق) إذ يلاحظ الاختلافات الهامة في الوظائف والمهارات المطلوبة من المدققين الداخليين الى كل من الادارة ولجنة التدقيق، عند محاولتها تلبية حاجات لجنة التدقيق والتي تكون مخالفة لحاجات الادارة الستراتيجية والتشغيلية فعلى سبيل المثال عندما تريد الادارة من المدقق الداخلي توفير تاكيدات واستشارات مستندة على مهارات تشغيلية واسعة لغرض تحديد المخاطر وتقويم فعالية العمليات التشغيلية وتحث العمل التنظيمي هذا من جهة وتكون لجنة التدقيق تكون مهتمة اكثر بتأكيد الرقابة ذات العلاقة من جهة اخرى.

[1] - علوان محمد لمين ، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي .الادرن ,عمان :دار اسامة للنشر، 2019 ،ص27.

المبحث الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي.

مع تطور حجم المؤسسات و إنتشار فروعها ووحداتها و تعدد نشاطاتها و تعقدها، و ما نجم عنها من أخطاء و إنحرافات و تلاعبات تطلب الأمر من مسيريها البحث عن أساليب للتحقيق من مدى الإلتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية أصولها و مواردها و ضمان دقة البيانات و المعلومات، وتقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى وحداتها الداخلية ، وبذلك نشأ التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات .[1]

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى أنواع التدقيق من حيث الجهة القائمة بالتدقيق، حيث نشأ بناءً على احتياجات الإدارة لضمان تحقيق أهدافها وحماية أصولها، ولكي تحقق الإدارة هذه الغاية لابد لها من أن تعتمد مصلحة للتدقيق الداخلي، أو شخص مهني يقوم بأعمال التدقيق الداخلي لتقييم والحكم على الأنظمة القائمة في المؤسسة مما يساعدها في اتخاذ القرارات.وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى العناصر الآتية :

المطلب الأول: نظام التدقيق الداخلي

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

المطلب الثالث: تعريف التدقيق الداخلي

المطلب الرابع : أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي

المطلب الأول : نظام التدقيق الداخلي

يتضمن هذا الفرع عدة وسائل منها: الخطة التنظيمية، الطرق والإجراءات، المقاييس المختلفة.

1- الخطة التنظيمية :

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ و محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد هذه الأهداف، وعلى الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن تنسق بحيث يؤدي الى تدفق منتظم للمعلومات ولقد حددت عناصر أساسية للخطة التنظيمية وهي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.

[1] - نصر و شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة .الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2005،ص15.

- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع ابراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.

- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.

- تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة الى كل شخص.[1]

2- الطرق والاجراءات:

تعتبر الطرق والاجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام التدقيق الداخلي، فبإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الادارية المرسومة إذ تتمثل هذه الطرق في طريقة الاستغلال الانتاج التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق، كما قد تعمل المؤسسة على من اجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير اجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام التدقيق الداخلي من تحقيق هدفها المرسوم.

3- المقاييس المختلفة:

تستعمل هذه المقاييس في المؤسسة لتمكين نظام التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافها المرسومة في ظل إدارة تعمل على انجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات[2]

- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

وفي الأخير نشير الى نظام التدقيق الداخلي يشمل على صنفين من المراجعة:

[1] - فلاح المطارنة غسان ، تدقيق الحسابات المعاصرة .عمان :دار المسيرة ، 2006 ،ص 24.

[2] - M.Roel, j., & M.Breagg, STHE controllers function. . (2005).p 23.

أ- **التدقيق الاداري:** وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة انتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الادارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري. سواء كانت برامج تدريب العاملين طرق التحليل الاحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء على الجودة والى غير ذلك من أشكال الرقابة.

ب- **التدقيق المحاسبي:** هي كافة الاجراءات الهادفة الى تحقيق اختيار دقة البيانات المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

المطلب الثاني : التطورالتاريخي للتدقيق الداخلي

تشير السجلات التاريخية أنه قد تم الاستعانة بالتدقيق الداخلي قبيل القرن 15م، حيث كان الملوك أو التجار يعينون المدققين، و يكلفونهم بإكتشاف أو منع الغش و الإختلاس وقضايا مماثلة أخرى، وعليه عرفت هذه القضايا على أنها جذور التدقيق الداخلي، ومع حلول الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وتطور الصناعة والتجارة وتوسع حجم الشركات أدى ذلك لتبني طرق متطورة لضبط تقنيات التدقيق، وبعد الحرب العالمية الأولى والنمو السريع المتزايد للإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الأوروبي نسبيا، و ما رافق ذلك زيادة الأسعار وعمليات الإحتكار وتقديم بيانات مغلوطة حول أداء الأعمال، تطلب ذلك تقنيات ووسائل أفضل لتخطيط وتوجيه وتقييم أنشطة العمل ونزاهة وطفاية الإدارة، تبع ذلك وضع وتطوير تشريعات و إستخدام التدقيق كأداة للتأكيد على الإلتزام بالقوانين والتنظيمات، وبظهور الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م التي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت إلى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض المصاريف، ورغم إعتماد المؤسسات على مكاتب التدقيق الخارجي الذي كانت مهمته التصديق على الحسابات المنوية، ظهرت الحاجة إلى وسيلة لتخفيض مبالغ المصاريف الناتجة عن كثرة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المدقق الخارجي من جرد، تحليل الحسابات و غيرها ، تم إقتراح القيام بهذه الأعمال من طرف أشخاص من داخل المؤسسة تحت إشراف مكتب التدقيق الخارجي، وبذلك أصبح المدققون الداخليين يقومون بأعمال التدقيق دون تقديم نتائج عن أعمالهم و يقتصر عملهم في مساعدة المدققين الخارجيين وساهموا

في تحقيق الأهداف المسطرة أي تخفيف نفقات المؤسسة و منه ولدت الكلمة و ليس المهنة، وبعد مرور الأزمة استمر استخدامهم نظرا لاكتسابهم للمعرفة و تطبيقهم لمنهجية و أدوات محاسبية.

فبقي دور التدقيق الداخلي مهمشا حيث لم يحض بالإهتمام اللازم، إلى أن تجمع المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 و كونوا ما يسمى بالمعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (AAI) الذي يعتبر رابطة مهنية دولية مقرها التومنت بفلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، و في نفس السنة تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان التدقيق الداخلي الحديث" و تأسيس مجمع المدققين الداخليين، حيث يعتبر هذين الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء . مجمع المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941 ليصل حاليا إلى أكثر من 175 ألف عضو من 165 دولة، وقد قام المجمع منذ حوالي أكثر من نصف قرن بإنجاز الكثير لتعزيز المكانة المهنية للمدققين الداخليين وتطوير هيكل عام للمعرفة و دليل للسلوك و تحديد برامج التعليم المستمر و التأهيل المهني (مدقق داخلي مؤهل و معتمد) بالإضافة إلى تبني معايير للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كما شهد التدقيق تطور من نوع آخر و هو مجال السعي إلى اعتباره مهنة مستقلة[1] ، و بدأ الإهتمام بالجانب المهني للتدقيق الداخلي منذ إنشاء معهد المدققين الداخليين عام 1941 حيث بدأ المعهد في إصدار أول قائمة المسؤوليات والتي تتضمن طبيعة هدف إستقلالية و نطاق عمل التدقيق الداخلي في عام 1947، كما قام المعهد بإصدار دستور آداب و سلوك المهنة عام 1968، والذي تضمن مبادئ وقواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المدقق الداخلي عند أدائه لوظيفته، ثم قام بتعديلها عام 1988 و أخيرا عام 2000.

أما في عام 1974 قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بتشكيل لجان لدراسة و إقتراح إطار متكامل المعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 إنتهت اللجان من أعمالها، وتم المصادقة على المعايير بصورتها النهائية في المؤتمر الدولي السنوي السابع و الثلاثين للمعهد عام 1978، و أسهمت هذه المعايير المهنية في ولادة و بزوغ مهنة التدقيق الداخلي، ثم قام بتعديلها عام 2001 و بدأ العمل بها من جانفي عام 2002، أما في عام 1981 شهدت قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي تطور ملحوظ من خلال تقديمه كوظيفة هدفها خدمة مصالح المؤسسة ككل، وتم ربط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بأعلى مستوى إداري في المؤسسة و لم تعد تتبع لمدير معين لقسم معين

[1] - علوان محمد لمين ، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي .الادرن ,عمان :دار اسامة للنشر، 2019 ،ص 17.

كالمدير المالي، مما عزز من إستقلال التدقيق الداخلي و موضوعية خدماته، أما في عام 1991 تطور التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمؤسسة و هي الخدمات الإستشارية، كما شدد المعهد في قائمة المسؤوليات الصادرة في هذا العام على ضرورة التزام المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، كما تمت إزالة بعض العناصر الأكثر تقييدا أين سمح إعطاء دور أوسع للتدقيق الداخلي، وفي عام 1994 نصح المعهد بأن يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية للمؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة تقديم هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة منها للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث: تعريف التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي عدة تعاريف منها:

- عرف بأنه: " نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا كما أنه رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى".[2]

- عرفه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية the Institute of Internal Audition) على أنه: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".[3]

- عرف أيضاً بأنه:" نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمؤسسة درجة من السيطرة على عملياتها، ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال عملية التقييم وتقديم اقتراحات لتعزيز فعالياتها ".[4]

- كما عرف على أنه : " وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل هذا التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من

[1] - علوان محمد لمين ، مرجع سابق ،ص 18.
[2] - وجدي حامد حجازي أصول المراجعة الداخلية – مدخل علمي تطبيقي ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص11.
[3] - محمد السيد سرايا أصول المراجعة والتدقيق الشامل - الإطار النظري المعايير والقواعد ، مشاكل تطبيق العمل - ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص126.
[4] - Khalassi Réda, les applications de l'audit interne, éditions Houma, Alger, 2010, p p48-49.

الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، التقييم، التوصيات المشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها".[1]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن للتدقيق الداخلي هدفين أساسيين هما :[2]

- التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

- التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يقوم به شخص من داخل المؤسسة من أجل إبداء الرأي حول صحة وسلامة الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة والإجراءات التسييرية القائمة في المؤسسة.

ومن التعاريف السابقة نجد أيضاً أن لعملية التدقيق الداخلي عدة خصائص وهي:[3]

- تأكيدية: تطمئن الإدارة العليا بالمخاطر التي تواجه المؤسسة، مما يساعد في السيطرة على هذه المخاطر في الوقت المناسب.

- استشارية : تقدم لإدارة المؤسسة كل الدراسات والإستشارات والإقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

- مستقلة : أي أنها وظيفة مستقلة عن كل الوظائف الأخرى بالمؤسسة ومرتبطة بالإدارة العليا فقط.

- موضوعية: أن يؤدي المدقق الداخلي مهامه بأداء جيد وموضوعي.

المطلب الرابع : أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي

[1] - فتحي رزق السوافري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية الدار الجامعية، مصر ، 2002/2003، ص ص 81-82.
[2] - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص213.
[3] - زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مطبعة سخري، الجزائر، 2010/2011،ص 37.

أولا : أنواع التدقيق الداخلي:

للتدقيق الداخلي عدة أنواع وهي كما يلي:[1]

أ - **التدقيق المحاسبي والمالي:** وهو التأكد من صدق وسلامة الإجراءات والتسجيلات المحاسبية والمالية والقوائم المالية الناتجة عنها ، والتدقيق المحاسبي والمالي يكون في مجال التدقيق الداخلي والخارجي أيضا، إلا أن التدقيق الداخلي يهتم بطريقة سير دائرة أو قسم المحاسبة من حيث تنظيم العمل وتكوين المستخدمين، فهو يهدف إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب وتفادي الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير.

ب- **التدقيق العملياتي:** يهتم بكل العمليات التي تخص المؤسسة ويهدف للتأكد والتحقق من وجود وفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية، وتقييم مدى ملائمة الموارد مع الأهداف المسطرة. وينقسم التدقيق العملياتي إلى:

- **تدقيق المطابقة :** يرتكز على المقارنة بين القاعدة والواقع (تحليل الأسباب والنتائج المتعلقة بالوضعية وتقديم التوصيات)، وهذا بمساعدة دليل أو مخطط يتكون من مجموعة المعايير والتنظيمات والتشريعات. تدقيق الفعالية حيث يجب على المدقق إصدار رأي عن التطبيق الجيد للقواعد والقوانين وعن نوعية هذا التطبيق، حيث يتأكد من فعالية وإجراءات نظام الرقابة الداخلي الموضوع، وفي حالة العكس فعليه تقديم توصيات لتحسين الفعالية من أجل الوصول للأهداف المرجوة.

- **التدقيق التسييري:** وهنا يتأكد المراجع من أن السياسات المتبعة منسجمة مع إستراتيجيات المؤسسة، وفي حال العكس يتوجب البحث عن حلول وتقديمها لتحسين الوضعية.

ج- **التدقيق الإستراتيجي:** يفحص المدقق مدى الانسجام بين سياسات وإستراتيجيات المؤسسة مع المحيط الذي تنشط فيه.

ثانيا : مبادئ التدقيق الداخلي

قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بإصدار مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1- الإستقامة والنزاهة: إستقامة المدققين الداخليين من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للإعتماد على آرائهم وأحكامهم.

[1] - زين يونس عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 40- 45.

2- الإستمرارية : من خلال هذا المبدأ يجب على الإدارة العليا إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن إستمرارية وظيفة التدقيق الداخلي بما يتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة أنشطتها، فالإدارة مسؤولة على إتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تتعلق بتوفير الموارد المادية والبشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي، ويتم ذلك إما على أساس مستمر أو على أساس سنوي خلال مقارنة العمل المنجز فعليا من قبل المدققين الداخليين مع العمل المخطط له من قبل الإدارة.

3- الإستقلالية: بمعنى أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عند تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها عن باقي الوظائف الأخرى ودون تدخل الإدارة العليا، وكذلك يجب ان تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة.

4- الكفاءة المهنية: تعتبر الكفاءة المهنية أمر ضروري للمدققين من أجل حسن سير أداء مهام التدقيق وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية تأهيل كل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

5- السرية: يجب أن يحترم المدققين الداخليين قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك مالم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك .[1]

[1] -داوود يوسف صبح ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية .عمان :اتحاد مصارف العربية طبعة ثانية زيدة منفحة 2010، ص 71.

المبحث الثالث : الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي.

يحض التدقيق الداخلي بأهمية كبيرة في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء، فهو عين الإدارة لقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة بالمؤسسة، كما أن الوظيفة المستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف وذلك للمساهمة في نجاح المؤسسة واستمرارها وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى العناصر الآتية :.[1]

المطلب الأول: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي

المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي

المطلب الثالث : عناصر و مراحل التدقيق الداخلي

المطلب الأول: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي

يقوم بالتدقيق الداخلي أطراف داخل المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات المحاسبية المالية و العمليات التشغيلية الأخرى.

أولا : أهمية التدقيق الداخلي

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها، ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي كالآتي:

- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع، مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين؛

[1] -علوان محمد لمين ، مرجع سبق ذكره ،ص 38.

- ظهور الشركات المساهمة وحاجتها للمعلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم و الحسابات الختامية المنشورة؛

- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة، مما دفع بالإدارة إلى تقويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها؛

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في ثلاث نواحي رئيسية وهي:

1- المسؤولية :

تكون اتجاه إدارة المؤسسة التي يوجد فيها حيث تتمثل أهميته في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم اليومية في إدارة وتسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

2- مجال الفحص

تكمن أهميته في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ، ومن أنه سيستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة، وكذلك التأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.[1]

3- في مجال الرقابة الداخلية:

فهو يهتم بكل من الجانب المالي والإداري والاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليته لا تقتصر على الإدارة والمالية، والمحاسبة بل تتعدى ذلك لتشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة والتحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو مخطط له.

[1] -حاج دحو عامر ، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية .أدرار :جامعة أدرار، 2018،ص 15.

ويمكن تلخيص أهمية خدمات التدقيق الداخلي للإدارة في النقاط تالية الذكر:

أ- خدمات وقائية، إذ يقدم التدقيق الداخلي التأكيد على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.

ب- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.

ج- خدمات تقييمية، إذ يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الإلتزام بسياسات وإجراءات الإدارة.

د - خدمات إنشائية، حيث يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسين الاجراءات والسياسات الادارية.

كما يساهم في معرفة مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي الكفؤ والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة.

ثانيا : أهداف التدقيق الداخلي .

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور الزمن واختلف مفهومه بحيث يمكن التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديثة.[1]

1- الأهداف التقليدية : قد إن حصرت في مراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية، بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي لتشمل نشاط تقييمي ووقائي وإنشائي، إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمنشأة.

2- أهداف التدقيق الداخلي الحديثة: كما حددها نشرة المعايير الدولية 1999 المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت هدفه الأساسي هو لمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية، و يتم ذلك من

[1]- أحمد حلمي جمعة ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم للتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال:[1]

- مراجعة وتقويم فعالية وكفاية وتطبيق الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعية.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.
- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون بالقيام بها و تقديم التوصيات للمناسبة لتحسين عمليات المنشأة وتطويرها.

إن التدقيق الداخلي رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطور بتطورها، وكذلك بالنسبة لأهدافه وأهميته وفيما يلي سنتعرض إلى أهمية و أهداف التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي

تشمل أعمال التدقيق الداخلي المهام التالية:

1. التأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها من خلال تدقيق وفحص العمليات، ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وضبط إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة).

2. التأكد من مدى ملائمة سياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقها.

[1]- خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان، الأردن ، 2006 ،ص 64.

3. تدقيق الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق وكافة اللوائح السياسات النظم المالية، الرقابية والإدارية المستخدمة داخل المؤسسة لحماية الأصول والوفاء بالإلتزامات المستحقة.

4. تقديم الإقتراحات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية في المؤسسة، تأكيدا للمحافظة على أصولها.

5. تنقيق كافة الأعمال المؤداة داخل جميع إدارات المؤسسة وبما يشمل كافة أنشطتها، والتأكد من مدى التزامها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة.

6. تشمل أيضا التأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة.

7. كما يشمل عمل التدقيق الداخلي تزويد الإدارة العليا للمؤسسة بدرجة إطمئنان معقولة عن مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية ومدى فعالية تطبيقها.

8. تدقيق نظام الموازنات التقديرية وتقارير الأداء الدورية والتحليلات الإحصائية والبرامج التدريبية للعاملين بغرض رفع كفاءتهم في تنفيذ الواجبات والمسؤوليات المكلفين بها.

9. تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر، بالإضافة إلى تدقيق فعالية الأساليب المعتمدة في تقييم وقياس تلك المخاطر .

وهذا ما يجعل التدقيق الداخلي ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، بحيث أنه يعطي مصداقية ودقة للتسجيلات المحاسبية والتأكد من التزام المؤسسة بالسياسات والاجراءات المعمول بها.

المطلب الثالث: عناصرومراحل التدقيق الداخلي

أولا: عناصر التدقيق الداخلي

الإكمال عملية التدقيق الداخلي يجب توفر مجموعة من العناصر والمتمثلة فيما يلي:

1- الفحص والتدقيق : يعتبر الفحص عنصرا أساسيا من عناصر التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث : [1]

- الدقة في تسجيل هذه العملية دفتريا.

- التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية (مدين دائن)

- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية.

2- الإلتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.

3- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف.

4- التقييم: ويتمثل هذا في تحديد العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم مايلي:

- مدى كفاءة السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف.

- مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.

5- التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عما يلي:

[1] - مغربي صابرين ، أهمية التدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظلم الرقابة الداخلية .سعيده : جامعة الدكتور طاهر مولاي،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، 2018 ، ص 30.

- المشاكل التي واجهها وأسبابها.

- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات.

- التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة حل أي مشكل.

- بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات وأداء وملاحظات وتحفظات.[1]

ثانيا: مراحل التدقيق الداخلي

تتمثل مراحل التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- التحضير لمهمة التدقيق الداخلي:

يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بتنفيذ أعمال التدقيق، أن يقوم أولا بالتحضير الجيد لهذه المهمة، من أجل تحديد أولويات مهمة التدقيق بالتوافق مع أهداف المؤسسة، وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما مرحلة الأمر بالمهمة ومرحلة الدراسة والتخطيط واللتان نوضحهما كما يلي :[2]

أ. الأمر بالمهمة:

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو قسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض. [3]

ب- الدراسة والتخطيط

[1] -مغربي صابرين ، مرجع السابق ، ص 31.
[2] -سليمان محمد مصطفى ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات .الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2014، ص56.
[3] - مغربي صابرين ، مرجع السابق ، ص 32.

إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جدا لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدققين خطة التدقيق المبنية على المخاطر، لتحديد أولويات هذه المهمة، بما يتلاءم والأهداف الداخليين وضع. المرغوبة.

2-تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:

بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من دراسته وتخطيطه لمهمة التدقيق المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة، والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات. وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل هي :

أ. اجتماع الإفتتاح:

يتم فيه بناء أولى العلاقات بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولي النشاط محل المراجعة، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص الذي سيتم. [1]

ب. برنامج التدقيق (مخطط التنفيذ):

يتم تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء الفريق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، وتنظيم تنقلات الأعضاء، وبرمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد ذلك على تتبع عمل المدققين لضمان السير العادي للمهمة .

ج. العمل الميداني:

يتم من خلاله إجراء الاختبارات المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

3-التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي:

هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة التدقيق الداخلي، وتتمثل في أربع مراحل هي:

[1] - سليمان محمد مصطفى ، مرجع السابق ، ص 58.

أ. التقرير الأولي للتدقيق :

يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، والتي تشتمل على كافة المشاكل والإنحرافات والمخالفات التي تكشف للمدققين أثناء تنفيذهم للمهمة، وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

ب. حق الرد من الأشخاص المدققة أعمالهم:

يتم عقد إجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ مهمة التدقيق والأشخاص المدققة أعمالهم، وفي هذا الإجتماع يقوم فريق التدقيق بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها ، بعدها يتدخل الأشخاص المراجعة أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات، من خلال التبريرات والتوضيحات والانتقادات إن كان لديهم.

ج. التقرير النهائي

بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير التدقيق في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعنيين وأعضاء لجنة التدقيق والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والإختلالات التي كشفت خلال عملية التدقيق.

د. متابعة تنفيذ التوصيات:

بعد إقتراح المدقق الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها، بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة[1] .

[1] - سليمان محمد مصطفى ، مرجع السابق ، ص 59.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التدقيق قديم النشأة اتسع مفهومه نتيجة الثورة الصناعية وما لحقها، وتطورت أهدافه نتيجة المراحل التاريخية التي مر بها، فهو عبارة عن فحص مهني شامل للدفاتر والسجلات المحاسبية بغية إبداء الرأي حول مصداقيتها، تكمن أهميته في كونه وسيلة تخدم العديد من الجهات في اتخاذ القرار ورسم السياسات الخاصة بها.

يقوم التدقيق على مجموعة من المبادئ منها ما هو متعلق بركن الفحص ومنها ما هو متعلق بركن التقرير، كما أنه ينطلق من مجموعة من الفروض كفرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية. ظهر التدقيق الداخلي نتيجة عدم كفاية التدقيق الخارجي، ونظراً لحاجة الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية وللتأكد من فعالية الأنظمة التسييرية.

الفصل الثاني
علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي

تمهيد

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة عالميا وتزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية فقد جاءت أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في بيئة تمتاز بالتعقيد والمنافسة، وضبط أداءها وتحقيق أهدافها المختلفة.

ولا تقتصر أهمية تقييم الأداء المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى إلى مالكيها لما لهم من مصالح يتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وسلامة مركزها المالي، ومن خلال العمل الذي يقوم بها المدقق الداخلي وتميزه بالتأهيل العلمي والعملي للقيام بذلك يتمكن من تقييم ومعرفة نقاط ضعف الأنظمة والإجراءات والسياسات والعمليات المختلفة داخل المؤسسة، واقتراح الحلول والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وهذا ما ينعكس على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وضمان استمرارها وبقاءها وتحقيق أهدافها . وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء أحد المفاهيم ذات الأهمية في المؤسسة بالأخص الأداء المالي، حيث تسعى المؤسسة لتقييمه من أجل الوقوف على وضعيتها المالية الحقيقية، وذلك من خلال مراحل وباستخدام أدوات لتقييمه، حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

1- تعريف الأداء:

لم يتفق الباحثين على إعطاء تعريف واحد لمصطلح الأداء باعتبار أن هذا المصطلح يشمل العديد من المجالات، فمنهم من اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريف له ومنهم من اعتمد على أبعاد تنظيمية واجتماعية.

من بين التعاريف نجد:

- الأداء هو " نشاط تنموي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءً على أهدافها طويلة الأجل".[1]

- عرف (**KHEMKHEM**) الأداء على أنه : أداء مركز مسؤولية (ورشة ، وحدة، مؤسسة...) ويعني الفعالية الإنتاجية، حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق وأن سطرها".[2]

- كما عرفه (**P DRUKER**) على أنه: قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".[3]

[1] - إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 160 .161

[2]-الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 7، 2009/2010، ص218.

[3] - شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة سونلغاز - ، مذكرة مقدمة لنيل درجة 4 الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، ص130.

وبصفة عامة يمكن القول أن الأداء هو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة وضمان بقائها واستمرارها في نشاطها.

2- تعريف الأداء المالي:

للأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها:

- الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة لمواجهة المستقبل، وذلك من خلال الاعتماد على الميزانيات جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة.

- كما يعرف الأداء المالي أيضا على أنه: مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدر الكسبية في المؤسسة، حيث الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواءً من نشاطاتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي و ظاهرة الإفلاس".[1]

وبصفة عامة يمكن القول أن الأداء المالي هو عبارة عن تحقيق الأهداف ذات الطابع المالي في المؤسسة والتي تمكن من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل والتصدي للمخاطر والصعوبات المالية.

3- أنواع الأداء: ينقسم الأداء إلى عدة أصناف حسب المعايير التالية:

3-1- حسب معيار الشمولية: و يشمل ما يلي:[2]

- الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

- الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة. 2-2- حسب معيار المصدر: ويشمل ما يلي:[3]

- الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية والمالية والتقنية الضرورية لتسيير المؤسسة ويشمل كل من:

---

[1] - دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006/2007، ص ص34-35.

[2] - عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية-مفهوم وتقييم، جملة العلوم الإنسانية، العدد 01 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001 ، ص: 87.

[3]-عبد الله الواحد قويدر و ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية)، دار المحمدية الجزائر، 2009، ص:16

أ- الأداء البشري : وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

ب_ الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة في استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج- الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة. د- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

2-3- حسب معيار الوظيفة: ويشمل كل من :[1]

أ- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها وتحقيق المردودية.

ب- أداء الوظيفة الإنتاجية : ويتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

للأداء المالي أهمية كبير بالنسبة للمؤسسة، من خلال تقييم أداءها ومعرفة مدى تحقق أهدافها بالنسبة لجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة.

أولا: أهمية الأداء المالي: وتتمثل في :[2]

- أيا كانت المؤسسة خاصة أو عامة فأن هدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق الربح ، من أجل توجيه طاقاتها لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا فأن دراسة الأداء المالي وتقيمه يعد أداة رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الاستراتيجيات وترشيد استخدام الموارد المتاحة.

- يمثل الأداء المالي الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة، وبالتالي فأن الأداء المالي الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ويظهر كشرط أساسي وإجباري للمساهم بصفة عامة، حيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة الأمان للمؤسسة ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والاستثمارية.

[1] - عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص:5.

[2] - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الإعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:41.

- يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكيا إذا أن النجاح في انجاز أهداف المؤسسة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

وبشكل عام يمكن القول أن أهمية الأداء المالي هي تقييم كل من: ربحية المؤسسة، سيولة المؤسسة تطور نشاط المؤسسة، مديونية المؤسسة ، تطور توزيعات المؤسسة، تطور المؤسسة.

ثانيا : أهداف الأداء المالي: وتتمثل أهداف الأداء المالي فيما يلي:

1- بالنسبة للمؤسسة :[1]

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية

وتفادي مخاطر التوقف على الدفع؛ - تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال.

2- بالنسبة للمستثمرين :[2]

- يمكن المستثمرين من متابعة نشاط المؤسسة وطبيعته ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية للمؤسسة ومعرفة أداءها من خلال الربحية والسيولة، ونشاط والمديونية، وتوزيعات الأسهم؛

- يساعد المستثمر على إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات

لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

[1] - محمد صالح فروم، النمو والأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 2007،ص:88.
[2] - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2010،ص: 47.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمنشأة لان الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية وهي :[1]

1_ المعايير التاريخية للمنشاة: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2- المعايير المطلقة: وتأخذ هده المعايير شكل ثابت لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة مثل التداول (2) مرة والنسب السريعة (1) مرة.

3- المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، خاصة وان المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4- المعايير المستهدفة : وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فأن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه التباعد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] - حميد العلي أسعد الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012، ص:78.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

إن العنصر المالي من العناصر الأساسية داخل المؤسسة، من خلال التعرف على الوضعية المالية لها، لذلك فهو مصدر قوتها وبقاءها واستمرارها. حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: كيفية تقييم الأداء المالي

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم تقييم الأداء المالي، وقبل ذلك نتطرق إلى تقييم الأداء أولا.

1- تعريف تقييم الأداء المالي:

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين استخدام كلمتي التقويم والتقييم في اللغة العربية، لذلك سيكون استخدام كلمة تقييم في البحث مرادفة لكلمة تقويم، فهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء منها:

يقصد بتقييم الأداء المالي" قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سابقاً".[1]

- ويعرف تقييم الأداء أيضاً على أنه: عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والإقتصادي للمؤسسة".[2]

- كما يعرف على أنه : العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء واستمرار المؤسسة".[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط بالاعتماد على معايير محددة سابقاً من مؤشرات ونسب مالية.

[1] - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص38.
[2] - شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة سونلغاز، مرجع سبق ذكره،ص 125.
[3] - صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة سطيف الجزائر ، 2011/2012، ص6.

2- أهمية تقييم الأداء:

لتقيم الأداء المالي أهمية بالغة وتتمثل فيما يلي :[1]

- يوفر تقييم الأداء معلومات حول سير العمليات في المؤسسة ومعدل اقترابها من تحقيق الأهداف؛
- يساهم تقييم الأداء في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، وكذلك الاتصالات الخارجية؛
- تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول ؛
- يمكن أن يوضح تقييم الأداء تحقيق أهداف اجتماعية وتقديم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى تلبية العديد من الحاجات والمطالب الاجتماعية؛
- يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط التدريبية واختيار البرامج التدريبية المناسبة وكذلك تحديد الأقسام والأفراد الذين هم بحاجة إلى تدريب؛
- المساعدة في اندماج وانخراط الموظفين في المؤسسة.

3- أهداف تقييم الأداء: ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في:[2]

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل ملائمة مستقبلا؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا مما يخلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوي أداء الوحدة؛
- الوقوف علي مدي كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوي الاقتصاد الوطني؛

[1] - إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 37_38.

[2] - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص ، 31-32.

- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة.

ثانيا : مفهوم تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي المفهوم الضيق لتقييم الأداء حيث عرف :" تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، إي تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا".[1]

كما عرف أيضا على انه: عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين"[2]. ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا استخلاص التعريف التالي :" إن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن استخدام النسب والمؤشرات المالية والحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة الأهداف المحققة والأهداف المحددة مسبقا".

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية؛ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة .[3]

بإضافة إلى ما تم ذكره تكمن أهمية تقييم الأداء المالي أيضا في:

- تقييم الأداء المالي يساعد على تحديد المسؤولين على الانحرافات؛

- خلق جو تنافسي بين مصالح وإدارات المنشأة، مما يودي إلى تحسين أداءها؛

اكتشاف الثغرات والقرارات الخاطئة لاتخاذ الإجراءات الصحيحة؛

- معرفة اتجاه سير المؤسسة.

[1] - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص:38.
[2] - توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء المالي مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص:3.
[3] - عصام عباسي، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، (مذكرة ماستر)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012. ،ص 61.

3- أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

كل المؤسسات تهتم بتقييم الأداء المالي وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: تقديم المعلومات : وذلك من خلال توفير معلومات عن النتائج التي تحققها المؤسسة ووضع وضبط السياسات والإجراءات المستقبلية.

- ترشيد عملية التخطيط من خلال تقديم البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى كفاءة التنفيذ، وأسباب الفشل وطرق علاجها من أجل تحسين التخطيط وتحديد الأهداف المستقبلية؛

- تشجيع الأداء الداخلي: حيث يمكن تقييم الأداء المالي من معرفة نقاط الضعف ومعالجتها ومعرفة نقاط القوة ومواصلة تطبيقها وتحسين وتطوير الأداء والقدرات؛

- بيان القيمة الاقتصادية للمؤسسة: تقييم الأداء المالي للمؤسسة يساهم في معرفة مدى مساهمة المؤسسة القطاع التي تنشط فيه، وتحقيق أهدافها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: كيفية تقييم الأداء المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب طرق تقييم الأداء المالي وذلك باستعمال المؤشرات والنسب المالية وقبل هدا سوف نتطرق إلى ماهية التحليل المالي ومصادره أو بعبارة أخرى مصادر المعلومات للقيام بعملية التحليل

المالي عن طريق المؤشرات والنسب المالية.

أولا: ماهية التحليل المالي

إن للتحليل المالي علاقة بحاجة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ، لمعرفة مسارها وتطورها، واستعمال التحليل المالي كأداة لدراسة الماضي ومقارنته بالحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل، ووضع السياسات وضبط الإجراءات واتخاذ القرارات.

ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية ، وتبويبها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة بين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة .[1]

1- تعريف التحليل المالي

[1] - فهمي مصطفي الشيخ التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر ، رام الله، فلسطين، 2008، ص:2.

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي" بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1].

وعرف أيضا " وسيلة أساسية للمؤسسة وذلك للتحاور مع محيطها ليس فقط ماليا بل كذلك صناعيا وتجاريا".[2]

ويمكن تعريفه انه : مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة وتقييم للمؤسسة".

2- أهمية التحليل المالي

لتحليل المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكل الأطراف ذات الصلة بها، وتتمثل فيما يلي :[3]

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛

- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛

- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛

- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛

- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3- أهداف التحليل المالي

أن الهدف من التحليل المالي هو تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وذلك للاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي وتحديد مواطن القوة والضعف لهده المؤسسات، وتتمثل أهداف التحليل المالي حسب الجهات المستفيدة من التحليل فيما يلي:

[1] - محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:12

[2] - مبارك لسلوس التسيير المالي، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012، ص:15.

[3] - فهمي مصطفي ،الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:3.

1-3 : الأهداف الخاصة بالمؤسسة: وتتمثل في:[1]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛

- تقييم نتائج الاستثمار والتمويل؛

- تحديد مختلف الانحرافات في أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛

- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛

- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة التي يمكن استثمارها ؛

– التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛

- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار ؛

- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

2-3: الأهداف الخاصة بالمتعاملين مع المؤسسة: وتتمثل في :[2]

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛ - الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القرض.

4-أنواع التحليل المالي:

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي وهما:

1-4 تحليل الاتجاهات

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، كما يوفر التحليل المالي سمة ديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة

[1] - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008، ص ص: 21-22

[2] - ناصر دادي عبدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص:12.

عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة سنوات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس .[1]

4- 2- التحليل المالي باستخدام النسب

يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذا تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ويمكن لهده المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها .[2]

ثانيا: مصادر معلومات التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات عملية التحليل المالي، وتتمثل مصادر هذه البيانات والمعلومات في:

1- المصادر الخارجية:

وهي كل البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة وتشمل ما يلي:

- البيانات والمعلومات التي تصدرها أسواق المال ومكاتب السمسرة؛

- معلومات يتم الحصول عليها من الصحف والمجلات؛

- معلومات وبيانات يتم الحصول عليها من طرف العملاء (المصادقات)؛

- معلومات يتم الحصول عليها من المكاتب الاستشارية.

2 - المصادر الداخلية:

وتتمثل في البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، وتتمثل في القوائم المالية والبيانات والسجلات المحاسبية، وتتمثل القوائم المالية في:

2-2: قائمة المركز المالي (الميزانية):

[1] - فهمي مصطفي الشيخ ، مرجع سبق ذكره، ص:5.
[2] - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:8.

- تعريف الميزانية: لقد عرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية : " عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة ومحددة، وتعكس هذه القائمة الوضع المالي لهده المؤسسة بما يتفق والمبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها" .[1]

ويمكننا القول أن : الميزانية عبارة عن جدول يوضح أصول وخصوم المنشأة في نهاية السنة المالية ويتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية معينة".

2-2 جدول حسابات النتائج

- تعريف جدول حسابات النتائج : وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)" .[2]

ويمكننا القول أنه: عبارة عن جدول يوضح الإيرادات التي حققتها المنشأة خلال السنة المالية، ومقابلتها بالمصاريف التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات".

2-3: قائمة التدفقات النقدية:

تعريف قائمة التدفقات : حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية عبارة عن كشف يزود مستخدمي القوائم المالية بأساس سليم لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، وحجاتها في استخدام هذه التدفقات النقدية، فهي تقدم وتوفر معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها والتي تصنف إلى أنشطة تشغيلية وتمويلية واستثمارية".[3]

كما يمكننا تعريف قائمة التدفقات النقدية : " عبارة عن بيان يوضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى المنشأة خلال السنة المالية، مع بيان مختلف التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة".

2-4: قائمة التغير في الأموال الخاصة:

[1] - حماد طارق عبد العالي، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2004، ص:111.
[2] - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص:24.
[3] - حماد طارق عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 147-148.

فقد عرفها النظام المحاسبي المالي:" تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية".[1]

كما يمكننا تقديم التعريف التالي لجدول التغير في الأموال الخاصة : هو بيان ملخص يعرض نتيجة الدورة وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة إلى الأموال الخاصة ، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات والقسائم والحصص وتغيرات رأس المال".

2-5: الملاحق

الملاحق : عبارة عن وثائق تحتوي على معلومات تساعد المهتمين على فهم العمليات المدرجة في القوائم المالية (القوائم السابقة الذكر)، وتتضمن الملاحق معلومات هامة تؤثر على حكم الأطراف المهتمة بالمؤسسة ووضعياتها المالية ونتائجها".

ثالثا: طرق تقييم الأداء المالي:

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المحلل عند تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

1- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

مفهوم النسب المالية :

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في الكثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .[2]

وتم تعريفها على أنها : عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر ".[3]

[1] - المادة 250 من القرار المؤرخ في 23 1429 لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، مرجع نفسه، ص:26.

[2] - مبارك لسلوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص:44.

[3] - يوسف حسون عتاب، تقييم كفاءة معايير الأداء المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، مذكرة ماجيستر، جامعة تشرين، سورية، 2007، ص: 84.

تهدف طريقة النسب المالية إلى تحديد معايير، يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء شركة ما حيث تتم مقارنة قيم نسبها مع قيم معيارية، ويمكن أن تكون القيم المعيارية لشركات تمارس نفس النشاط، أو لشركات معينة منافسة نرغب بمعرفة موقع الشركة بالنسبة لها ، أو لشركة نموذجية يفضل الاقتداء بها.

وتتمثل أنواع النسب المالية فيما يلي:

1- نسب السيولة:

تقيس نسبة السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما استحقاق يحين أجل هذه التزامات وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق .[1]

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية .[2]

ومن أجل ضمان سيولة المنشأة يجب أن تكون سرعة تحويل الأصول الثابتة إلى نقدية في تواريخ استحقاق الديون القصيرة الأجل، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

1-1: نسبة التداول : وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة خلال فترة زمنية قصيرة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتطهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فأنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية القصيرة الأجل وان يكون لدى المنشأة

[1] - عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:95.
[2] - محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:71.

القدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا مع ضمان استمرار النشاط، وقد تم تحديد معيارا عاما لنسبة التداول وهو (2/1) أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة .[1]

2-1 نسبة السيولة السريعة

وتقيس نسبة سيولة المؤسسة بعد طرح المخزون السلعي الأقل سيولة من مجموع الأصول المتداولة وتحسب نسبة السيولة السريعة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{نقديات الصندوق والبنك + أذونات الخزينة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\ \%$$

ويعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت التي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وأيضا بسبب التأكد من عدم بيعه.[2]

ولقد جرى العرف على اعتبار نسبة (100) أو (1/1) نسبة مرضية وملائمة بشكل عام على أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من أصول المتداولة التي يمكن تحويله إلى نقدية في فترة قصيرة نسبيا لسداد ما يستحق من التزامات .[3]

[1] - المرجع نفسه، ص:72.
[2] - اليمين سعادة استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص:45.
[3] - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 159.

3-1 نسبة السيولة الجاهزة

وتقيس نسبة الأصول المتداولة التي بحوزة المؤسسة من النقديات والأوراق المالية القصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\ \%$$

وتظهر هذه النسبة النقدية المتاحة للمنشأة في لحظة معينة لتسديد التزامات القصيرة الأجل، وهده النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط .[1]

ويعتمد في هذه النسبة على النقدية فقط لان من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الزمنية لتسويق المخزون وتحويله إلى سيولة جاهزة وكذلك بالنسبة إلى القيم غير الجاهزة تحولها إلى سيولة وهدا يؤدي إلى فقدان سمعتها ومكانتها في السوق.

ان ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية :[2]

- تراجع نشاط المؤسسة؛

- نقص تجديد الاستثمارات؛

- فائض في النقديات غير مستغلة وعرضه للتدهور في القيمة.

*ملاحظة : هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين 30% إلى 50% و 20 % إلى 30% على الترتيب.

[1] - محمد منير شاكر وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 74.
[2] - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص:46.

2 - نسبة النشاط:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، كما أنه يمكن النظر إلى بعض هذه النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدينة، ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المنشأة، أي قدرة المنشأة على تحويل الذمم المدينة والمخزون إلى سيولة نقدية في الوقت المناسب .[1]

وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:

2-1 معدل دوران إجمالي الأصول:

يوضح أو يقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتشير هذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام جميع الموجودات لتحقيق هدفها من المبيعات، وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فادا وجدا لدينا معدل عام للصناعة فانه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

2-2 معدل دوران الأصول الثابتة.

وتقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة ومعرفة قيمة المبيعات التي تم الحصول عليها من خلال استثمار كل وحدة نقدية في الأصول الثابتة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

[1] - فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،2013، ص:39.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

إن الهد ل الأصول الثابتة وجد أن معدل دوران ل إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثليه على مستوى الصناعة، فأن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول أو المبالغة في الاستثمار فيها .[1]

3-2 - معدل دوران الأصول المتداولة

ويقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لان انخفاض معدل الدوران ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقرر لها اقتصاديا، أما ارتفاع هدا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في أصولها المتداولة .[2]

[1] - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2006، ص:311.
[2] - عاطف وليم أندرواس ، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

4-2 معدل دوران المخزن

ويقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة في إدارة أصولها من المخزنات ومدة الاحتفاظ بها ، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة + مخزون أخر المدة}}{2}$$

فمعدل الدوران المخزون هو عدد المرات التي يتم فيها تداول كل وحدة مستثمرة في المخزون من تاريخ الشراء إلى تاريخ البيع.

أو بعبارة أخرى لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فقرة معينة، ويجب مقارنته مع شركات مماثلة في نفس القطاع، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث أن وجود فائض في المخزون يمثل استثمارا بعائد صفر، كما انه يعرض

الشركة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد [1]

5-2 معدل دوران الذمم المدينة:

ويقيس عدد مرات التي يتحول فيها المبيعات إلى ذمم مدينة (مبيعات أجلة)، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

[1] - فهمي مصطفي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:62.

وتوضح عدد مرات إصدار الذمم المدينة والتي تستوفي في السنة الواحدة بمعنى أخر كلما زادت هذه النسبة كان واضحا أن المنشأة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفى هذا الائتمان بشكل متواصل وانه كلما زادت المبيعات السنوية الآجلة كلما زادت الذمم المدينة .[1]

2-6متوسط مدة التحصيل :

وتهدف إلى معرفة عدد الأيام التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل الحسابات المدينة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

أن متوسط فترة التحصيل تشير إلى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوا الفرص ربما يؤدي إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية .[2]

2- 7 معدل دوران الذمم الدائنة:

وتقيس سرعة المؤسسة في تسديد ديونها القصيرة الأجل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

الذمم الدائنة = الموردون + أوراق الدفع

[1] - حميد العلي أسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[2] - فارس ناصيف الشبيري غسان سالم الطالب، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2012، ص:133.

وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الذمم المالية مؤشرا من مؤشرات السيولة لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الذمم الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات المستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة نقص في السيولة السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل .[1]

8-2 متوسط فترة السداد

وتعبر عن الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ التسديد، وكلما زادت الفترة يدل على تأخر الإدارة في التسديد، والعكس في حالة الانخفاض فيها يعبر عن توفر السيولة وعن عملية التسديد، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

وهي الفترة التي يستغرقها سداد الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة في مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة متعثرة في السداد .[2]

3 - نسب التمويل:

وهي النسب التي تقيس درجة مديونية المشروع وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والمالكين) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المشروع على تسديد الالتزامات المالية التي يتحملها تجاه الغير وكذلك تبين هذه النسبة مدى مساهمة الأموال من مصادر خارج المشروع في تمويل استثمارات المشروع وتوضح لنا العلاقة بين رأس مال المشروع والالتزامات المترتبة عليه وتعرض في نهاية درجة الخطر المالي وبذلك فان نسب التحليل المالي التي تقيس المديونية تبين للدائنين درجة الأمان التي تتمتع بها مديونياتهم وقدرة المشروع على الوفاء بهده الديون ويمكن قياس نسب المديونية من المؤشرات التالية:

[1] - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 51.
[2] - فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم الطالب مرجع سبق ذكره، ص: 135.

1-3 نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة المديونية وتقيس مدى مساهمة الالتزامات (الديون) في تمويل الأصول، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي واتجاه هذه النسبة لارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبئ الفوائد، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أعباء الفوائد المذكورة، ومع ذلك فان ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي أكبر من لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي.[1]

2-3 نسبة المديونية الكاملة:

وتسمى أيضا مجموع القروض (الالتزامات) إلى حقوق الملكية وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها بالنسبة إلى حقوق الملكية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس إجمالي الديون إلى حقوق الملكية وبقدر ما تكون هده النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابيا ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد المنشأة استقلالها المالي وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهدا يعني أن إجمالي الديون تساوي حقوق الملكية، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ ايجابيا.[2]

[1] - محمد منير شاكر ،وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 55.
[2] - محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:57.

3-3 نسبة التمويل الدائم إلى الأصول الثابتة:

وتقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

ويقصد بالأموال الدائمة مجموع الأموال الخاصة والتزامات الغير جارية، حيث تساعد هذه النسبة في تحديد نوع التمويل المطلوب فادا كانت منخفضة فهذا يعتبر مؤشر على انخفاض مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة اللجوء إلى الاقتراض في تمويل أي أصول ثابتة جديدة، أما إدا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشر على ارتفاع مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الأموال الدائمة لتمويل أي أصول ثابتة إضافية .[1]

4-3 نسبة التمويل الخاص:

وتقيس مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلمت ذل ذلك على استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.[2]

[1] - رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص:212.

[2] - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

4 - نسب الربحية

هناك العديد من مقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المنشأة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمار المالكين أو حقوق الملكية، كما تعتبر هذه النسب من أدوات التحليل المالي البالغة الأهمية والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي وتحقيق مبدأ استمرارية المنشأة، كما تعتبر هذه النسب من المقاييس الرئيسة لكفاءة التسيير، ويمكن دراسة نسب الربحية من خلال:

- دراسة ربحية الأموال المستثمرة.

- دراسة ربحية المبيعات.

1- دراسة ربحية الأموال المستثمرة: وتتمثل أهم نسب ربحية الأموال المستثمرة في :

1-1 معدل العائد على الأموال المستثمرة:

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة ، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتقيس إنتاجية الأصول، أي توضح ربحية كل دينار من الأموال المستثمرة في المؤسسة، وتخص الأصول العاملة فقط أو التي تساهم في توليد الربح ، ويتم رفع هذه النسبة بزيادة صافي الربح إلى المبيعات أو نسبة المبيعات إلى الأصول (معدل دوران الأصول) أو الزيادة معا.

1-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

وتقيس العائد الناتج عن استثمار الأموال الخاصة بالملاك رأس المال الاحتياطات، الأرباح المحتجزة)، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابيا وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة(المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم من خلال النتيجة المحققة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون .[1]

2- دراسة ربحية المبيعات وتتمثل أهم نسب ربحية المبيعات في:

2-1 نسبة ربحية المبيعات: وتبين هذه النسبة كفاءة الإدارة في التعامل مع تكاليف مبيعات والمصروفات المرتبطة بها، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة العائد الذي يولده كل دينار من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك جيدا بالنسبة للمؤسسة.

2-2 نسبة مصاريف التشغيل:

وتوضح المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع التكاليف التشغيلية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل} = \frac{\text{صافي التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتضم مصاريف التشغيل المصاريف الإدارية ومصاريف البيع والتوزيع وتبين مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي، وهو مؤشرا سلبيا إذا لم يمكن هناك ما يبرره، ويمكن للمحلل المالي أن يحكم على اتجاهات هذه النسبة من خلال مقارنتها بمثلها في المنشآت ذات الطبيعة المماثلة .[2]

[1] - محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[2] - مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2006، ص: 141.

3-2 نسبة مجمل الربح

وتوضح هذه النسبة الربح أو الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب.[1]

2- تقييم الأداء المالي عن طريق التوازنات المالية:

لتوازن المالي أهمية كبيرة في المؤسسة، وذلك من خلال الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزامات وتدنية المخاطر، وكذلك توجيه السيولة النقدية إلى التوظيفات القصيرة والاستثمارات الطويلة الأجل، لتنمية إيرادات المساهمين والملاك وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

1- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة .[2]

ويتم حساب رأس المال العامل وفق كما يلي:

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية : هو ذلك الفائض من الأصول المتداول بعد تغطية الديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

[1] - مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب ابو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2006، 93.

[2] - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010، ص : 49.

2 - أنواع رأس المال: وينقسم إلى:

أ- رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل في مجموع الأصول المتداولة (قيم الاستغلال، القيم غير المحققة القيم الجاهزة).

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة

ب - رأس المال العامل الصافي: وهو الفائض من الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة (نفسه رأس المال العامل).

ج- رأس المال العامل الخاص : هو ذلك الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

د- رأس المال العامل الأجنبي : هو جزء من الديون المستخدم في تمويل الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون، أو = ر م ع الصافي – ر م ع الخاص

3- الحالات الممكنة لرأس المال العامل وتوجد هناك ثلاث حالات وهي:

3-1 رأس المال العامل الصافي موجب 0 < : FR في هذه الحالة المؤسسة استطاعت تمويل كل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، أي حققت فائض ماليا لتغطية احتياجاتها المتبقية وهذا يدل على أنها متوازنة ماليا.

3-2 رأس المال العامل الصافي سالب 0 > :FR في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية حيث جزء من هذه الأموال الدائمة غير كافي لتمويل جميع الاحتياجات الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .[1]

3-3 رأس المال العامل الصافي معدوم0 = FR: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة تغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.[2]

4 - الاحتياج في رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لا يحن موعد تسديدها تسمى موارد الدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات

[1] - الياس بن ساسي، يوسف قريشي التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006، ص: 69.
[2] - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص:62.

دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات .[1]

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

أو

احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة- قيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

5- تغيرات احتياجات رأس المال العامل وتتمثل فيما يلي :[2]

5-1 احتياج رأس المال العامل الموجب : هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدير قيمة المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

5-2 احتياج رأس المال العامل السالب : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

5-3 احتياج رأس المال العامل معدوم : عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

6- الخزينة: تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة .[3]

الخزينة = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

7- الحالات الممكنة للخزينة: وتتمثل في:[4]

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص ص:33-34.
[2] - عصام عباسي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.
[3] - ناصر دادي عبدون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.
[4] - عصام عباسي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

1-7 الخزينة الموجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة ، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

2-7 الخزينة السالبة : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجا إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

3-7 الخزينة الصفرية: إذا كانت الخزينة الصفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

3- الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي: أدت التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة الإعمال إلى إضافة أساليب أخرى حديثة وتتمثل في:

1- القيمة الاقتصادية المضافة: أن القيمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي هي خلق الثروة وتستخدم كمؤشر لتقييم الأداء السنوي للمؤسسة، ويتم حسابها كما يلي:

القيمة السوقية المضافة = أرباح بعد الضريبة – تكلفة الأموال بعد الضريبة

أو

ق س م = الإيراد قبل الفائدة و الضريبة (1- معدل الضريبة)- (إجمال رأس المال) - (تكلفة الأموال كنسبة مئوية)

القيمة الاقتصادية هي القيمة الإنتاجية التي أضافتها وحدة اقتصادية معينة وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في خلق الناتج القومي، أي أن الذي أضاف هذه القيمة هي وحدة اقتصادية معينة وليست منعزلة عن الوحدات الأخرى وإنها جزء من الاقتصاد القومي الذي يمتد ليشمل الوحدات الاقتصادية العاملة في المجتمع كافة التي تتبادل المنافع مع بعضها البعض مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك الجزء له موارده الخاصة به دون غيرها، ولذلك فان القيمة الاقتصادية المضافة تمثل ما أضافته العملية الإنتاجية من قيمة المستلزمات الوسطية والخدمات المشترات لتحويلها إلى منتجات تامة الصنع .[1]

وتمثل الثروة الحقيقة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها" فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها"، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها

[1] - فارس ناصيف الشبيري ، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

الإنتاجية، وهي الفرق بين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسطية من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لان الاعتماد على رقم الإعمال في المؤسسة أو الأصول أو العمالة قد يكون مضللا، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أننا قد تحصلنا على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسطية قليلة، وبالتالي فذلك يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج وتتوزع القيمة المضافة إلى مجموع عوائد :[1]

- عوائد اليد العاملة في شكل أجور وما يتبعها؛
- عوائد الدولة في شكل ضرائب ورسوم؛
- عوائد المقرضين في شكل أعباء مالية؛
- عوائد المساهمين في شكل أرباح موزعة؛
- عوائد المؤسسة في شكل _ أرباح غير موزعة؛

- اهتلاكات ومؤونات.

2- القيمة السوقية المضافة: من أجل تعظيم الثروة يجب على إدارة المنشأة أن تتمتع بكفاءة عالية في إدارة مواردها النادرة ، وهذا ما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة إلى المنشأة، ويتم حسابها كما يلي:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - القيمة الدفترية لحقوق الملكية

أو

ق س م = (عدد الأسهم المصدرة) (سعر السهم) - (حقوق الملكية للمستثمرين)

أي القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قيل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة [2].

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص: 27

[2] - حمزة محمود الزبيدي، التحميل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق لمنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 263.

و تكون قيمة سوقية موجبة مضافة للمنشاة إذا كانت النتيجة موجبة ، أما إذا كانت النتيجة سالبة فيذل ذلك على نقص أو تدهور قيمة المنشأة.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي

من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة والاستفادة منه، هناك منهجية أو مجموعة من الخطوات على المحلل المالي إتباعها، وذلك حتى يتمكن من انجاز هذا العمل بدقة وبكفاءة عالية وتتمثل في :[1]

1- تحديد أهداف التحليل المالي: إن هذه الخطوة تتعلق بالأهداف التي يرغب تحقيقها المستفيد من عملية التحليل، إذا أن أهداف الاستثمار والمستثمرين تختلف عن أهداف الإدارة وهي بدورها تختلف عن المقرضين للمشروع، ويتطلب من المحلل المالي تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها بدقة لأنها ترتبط بطبيعة المهمة واختيار الأدوات والوسائل المناسبة للوصول إلى عرض التقرير بما يشبع حاجة المستفيد من عملية التحليل، وفي الوقت نفسه يتجنب المحلل الأعمال غير المطلوبة، ويتطلب من المحلل تكوين مجموعة من الأسئلة تتلاءم مع هدف التحليل والقيام بالإجابة عليها بدقة.

يجب تحديد الهدف من التحليل وهدا بقرار من إدارة المنشأة فمثلا توريد التقييم المالي لنهاية السنة أو إجراء التحليل لمعرفة هل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية أو قياس نشاط المؤسسة وغيرها من الأغراض، وذلك لتستفيد منها أطراف المهتمة.

2- تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي: ويقصد بذلك العناصر التي ستشملها عملية التحليل المالي وفيما إذا يشمل التحليل جميع الوحدات المكونة للمشروع أو يتم اختيار وحدات معينة، مع تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي، وعند اختيار المعايير يتم تحديد طبيعة هذه المعايير والمقاييس المستخدمة للمقارنة مع النتائج التي سيتوصل إليها المحلل المالي بما يتلاءم مع هدف التحليل.

3- اختيار أدوات التحليل المناسبة للهدف : تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي، والتأكد من دقة وسلامة وشرعية هذه المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملائمتها له، تحديد طبيعة البيانات من المعلومات اللازمة والضرورية سواء كانت من داخل بيئة المشروع أو من خارجها وهل هي محاسبية مالية، إحصائية، هندسية.

4- التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها : إذا أن مشكلة القياس المحاسبي من اخطر المواضيع التي تواجه المحلل المالي، ولذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معتمدة من قبل مراجع قانوني مؤهل

[1] - دريدر كامل الشبيب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص ص : 55-57

عمليا وعلميا وذو خبرة، مع ذلك على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من تطبيق المبادئ المتعارف عليها محليا إذا كانت المقارنة محلية ودوليا أو مطابقة لنفس الدول التي يتواجد ضمنها المشروع محل المقارنة ، وعند اكتشاف مخلفات محاسبية يتطلب من المحلل المالي أن يدخل التعديلات اللازمة على القوائم المالية ويجعلها معبرة بصدق عن حقيقة أعمال المشروع، وأن تعذر عليه القيام بذلك يقوم بالا فصاح عن هذه الحقائق ويضعها أمام المستفيدين من عملية التحليل المالي.

5- إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل: ويقصد بذلك تبويب العناصر أي الأرقام المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم عناصر متجانسة، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة بصورة دقيقة، وهذا يستلزم القيام بتعريف واضح للمصطلحات المكونة للعناصر المتكونة منها القوائم المالية، بحيث تجعل هذه العناصر تعكس حقيقة الأنشطة والإحداث الاقتصادية والمالية والتشغيلية، مع التأكد من ثبات هذا التبويب من سنة إلى أخرى، وترتيب هذه الحقائق بشكل مبسط لتسهيل قراءتها وفهم مدلولاتها فمثلا أن حساب السحب على المكشوف في البنك يبوب محاسبيا في مجموعة الخصوم المتداولة، ولكن المحلل المالي يعيد عرض العنصر المذكور ضمن مجموعة الموجودات المتداولة ولكن مطروح منها، فمن الناحية الرقمية يتماثل الموقفان ولكن من زاوية التحليل المالي فان الهدف معرفة الرقم الدقيق عن كل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فإذا كانت الأصول المتداولة 100000 دينار والخصوم المتداولة 60000 دينار من ضمنها سحب على المكشوف 5000 دينار، فان المحلل المالي يعيد تبويب الخصوم المتداولة بالشكل التالي: 100000- 5000 = 95000 دينار ويعيد تبويب الخصوم المتداولة بالصورة التالية : 60000 - 5000 = 55000 دينار .

6- وضع خطة العمل واختيار أدوات التحليل المالي المناسبة: أن وضع خطة عمل شاملة ومحددة أمر ضروري لإنجاز عملية التحليل، وتتضمن الخطة وقت انجاز عملية التحليل لأهميته في اتخاذ القرار، ولكون الظروف المالية في تغير متسارع مع تحديد الاحتياجات النوعية والكمية من البيانات والمعلومات يجب تحديد مستوى الكفاءة والقدرة على تنفيذ الوجبات، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية المعلومات والبيانات المتوفرة والمقاييس والهدف من عملية التحليل وإمكانية المحلل وخبرته، فلا بد من اختيار المؤشرات التي تتلاءم مع الهدف من عملية التحليل ولابد من تحديد الأهمية النسبية ووزن كل مؤشر والتركيز على أدوات محددة عند بداية التحليل، وعند الحاجة إلى أدوات أخرى يتم التوسع بإضافة أدوات تحليل جديدة للوصول إلى تحليل علمي دقيق للمشروع، ولمعرفة التغيرات التي طرأت على عناصر القوائم المالية ومدى التقدم أو التراجع يتم استخدام طريقة البيانات المالية لسنوات مختلفة، ولتفادي عيوب هذه الطريقة يتم اختيار طريقة مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى الرقم القياسي، ولمعرفة مصادر واستخدامات الأموال يتم تحليل هيكل المشروع ومعرفة كل بند من بنود الأصول والخصوم وكيفية توزيع مصادر الأموال بين مختلف عناصر الخصوم من حيث كونها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو استخدامات متداولة أو ثابتة ويمكن استخدام قائمة التدفق النقدي لتحديد صافي التدفقات النقدية، لمعرفة العلاقة بين بنود القوائم المالية

يتم التحليل المالي باستخدام النسب المالية، ولتحديد حجم المبيعات وسعر الوحدة الواحدة ومقدار الإيرادات التي يحققها المشروع والأرباح يتم استخدام نقطة التعادل.

7- تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل: لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الانحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها.

8- الاستنتاجات والتوصيات: القيام بعرض الاستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الاستنتاجات بطبيعة والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضها وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة واستقرائها ومعرفة ما ورائها والاطلاع المفصل على أنشطة المشروع وتحديد العناصر الأهم منها واقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعلمية، وأن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

نظرا للتطور الذي شهادته وظيفة التدقيق الداخلي منذ نشأته وتطور دوره مع التطور التاريخي له من وظيفة رقابية والتي تتمثل في كشف الغش والأخطاء من الناحية المالية والمحاسبية إلى الوظيفة التشغيلية وتقديم الاستشارات الإدارية مما جعله يقدم مساعدة ذات أهمية كبيرة في تحسين الأداء الإداري والمالي للمؤسسة، حيث أصبح التدقيق الداخلي قسما مستقلا داخل المؤسسة وتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والخبرة اللازمة للممارسة المهنة، كما عرفت مهنة التدقيق الداخلي انتشارا واسعا في مختلف المؤسسات وذلك لتعقد نشاطاتها وكبر حجمها وحاجة المساهمين من أجل حصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية لذلك فأن للتدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسة واستمرار نشاطها وتحسين أداءها المالي. حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد واتخاذ القرار

المطلب الأول: دورالتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

أولا: نظام الرقابة الداخلية:

إن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر من أهم عناصر الرقابة الداخلية، وينحصر دوره في اختبار مدى التزام بالإجراءات الرقابية، كما يعمل مجلس الإدارة على جعلها نظاما فعلا، ويعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم الخطوات التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي، حيث يقوم فريق التدقيق الداخلي بتقييمها ومعرفة مدى التزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة، أي يتم التأكد من الوجود الفعلي للنظام وجودته وفعاليته داخل المنشأة، وتحديد نقاط قوته وضعفه، وفي النهاية يتم تقديم التوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك كما أشر المعيار الدولي رقم 2120 أنه يجب على المدقق الداخلي أن يساعد في وضع آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاءة تلك الآليات.

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي يسمح باكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ثم من تطبيقها فعلا للنقاط القوة، ومن خلال التوصيات والاقتراحات المقدمة يتم معالجة نقاط الضعف، ما يؤدي هذا إلى تحسن وتطور المؤسسة وزيادة فعاليتها وقدرتها على التحكم والسيطرة مما يجعلها قادرة على

التنافس في القطاع الناشطة فيه وتحقيق أهدافها، وذلك لان تحقيق أهداف المنشأة مرتبط بنظام الرقابة الداخلية، أي يتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بما يتماش مع تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف المؤسسة.

والرقابة الداخلية عبارة عن خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات بهدف حماية الأصول وضمان دقة وصحة البيانات وزيادة الإنتاجية والسير الجيد وفق لسياسات الموضوعة ، ومن خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي فأن التدقيق الداخلي يساهم بإضافة قيمة للمؤسسة وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية للأهداف التي وجدت من اجلها، وكذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي ومتابعة تنفيذها .

كما تعد لجنة التدقيق أحد محاور الارتكاز الهامة لآليات رفع درجة كفاءة مهنة التدقيق الداخلي ووجود هذه اللجنة يدعم استقلال المدقق الداخلي وكذلك وجودها يشكل ضمانات لالتزام إدارة المؤسسة بتنفيذ توصيات المدقق الداخلي .[1]

كما تظهر أيضا أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، أن المدقق الداخلي والخارجي يعتمدان على نظام الرقابة الداخلية عند تدقيق عمليات المؤسسة خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم وذلك باعتماده على العينات الإحصائية ويعتمد في ذلك على تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية.

ثانيا : إدارة المخاطر:

لقد تعددت المخاطر المتعلقة بالمؤسسة من مالية ومادية وتشغيلية، ولكن مع التطورات الحاصلة فان إدارة المخاطر تعمل على التنبؤ بهده المخاطر ومحاولة منعها أو التقليل منها والحد من أثارها السلبية، أي أن إدارة المخاطر مصممة لتحديد الحوادث المحتملة التي يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الشركة.

تعتبر إدارة المخاطر جزء مركزي لأية إدارة استراتيجية بالمنظمة فهي عملية تقوم عن طريقها المنظمة بتحديد درجة المخاطر المرتبطة بأنشطتها والهدف الذي يحقق الفوائد المتعلقة لكل نشاط باستخدام محفظة الأعمال والأنشطة .[2]

[1] - لجنة التدقيق : عبارة عن مجموعة من الأعضاء من مجلس الإدارة، وبكون أعضاءها مستقلين من غير تنفيذيين، وتمتلك السلطة للقيام بمهامها، منها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى الإدارة مراجعة خطة التدقيق ونتائجه، وكذا مراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية. يوسف سعيد المدلل مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

[2] - سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015 ، ص: 2.

1- تعريف إدارة المخاطر: فقد عرفتها لجنة Coso على أنها :" عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارات وكل الإفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة من طرف المنظمة، ومصممة لتحديد الإحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة المخاطر، ليكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف".[1]

كما عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها : هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقيم وتقرير الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف" .[2]

2- عمليات إدارة المخاطر: إن إدارة المخاطر تساعد في حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة، وذلك عن طريق دعم ومساندة أهداف المنظمة عن طريق :[3]

- إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم والثبات؛

- تحسين عملية اتخاذ القرارات، والتخطيط، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية، وفهم منظم لطبيعة الأنشطة، ووضع .

- خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات؛

- تساهم في تحقيق الاستخدام الكفء وتحديد وتوظيف رأس المال والموارد المتاحة بالمنظمة؛

- تقليل التقلبات في المناطق غير الرئيسية بالإعمال؛

- حماية الأصول وتعزيز الصور الذهنية للمنظمة؛

- تطوير الكفاءة التشغيلية.

3- أنواع المخاطر داخل المنشأة:

هناك مجموعة من المخاطر تتعرض لها المؤسسة، ومن الواجب عليها تحديدها ويمكن تصنيفها كما يلي:[4]

3-1 مخاطر إستراتيجية (stratégie risk) وتتضمن المستهلكين، والسمعة، والبيئة، والثقة المستثمرين.

[1] - محمد درويش عبد الناصر ، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، ص:51.
[2] - المرجع نفسه، ص: 52.
[3] - سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص:5.
[4] - aperçu sur l'audit, voir le site: www.cibeg.com, consulter le 25/02/2024.

2-3 مخاطر تشغيلية :(operational risk) هي عبارة عن التهديدات التي تضر بالأعمال مثل المخاطر المالية، مخاطر تشغيل، مخاطر أنظمة المعاملات، مخاطر حماية الأموال، مخاطر محاسبية، مخاطر تكنولوجية، مخاطر الموارد البشرية، مخاطر البائعين.

3-3 مخاطر الدائنين :(credit risk) تتمثل في مخاطر عدم السداد من المستهلكين، والبائعين، أو أية أطراف أخرى.

4-3 مخاطر قانونية :(legal risk) تمثل مخاطر التهديدات من التقاضي، عدم الالتزام التعاقدي، أو الالتزام باللوائح، والانتهاكات أو غير التوافق مع القوانين والقواعد أو المعايير الأخلاقية.

5-3 السوق :(market risk) تتمثل في التهديدات الناتجة عن التغيرات في الأسعار، معدلات الفائدة وأسعار الصرف... وغيرها.

4- تقييم المخاطر: ويقصد به ترتيب المخاطر من حيث درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه إلى مخاطر مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة ، على أن يتم ذلك من خلال مقارنة المخاطر المحتملة بمعايير مخاطر الشركة المقبولة، لترتيب الأولويات على نحو يسهل معالجة كل خطر بطريقة ملائمة .[1]

5- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

يعرف التدقيق الداخلي في ظل مدخل إدارة المخاطر على أنه نشاط تقويمي واستشاري ويوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، على أن مخاطر المنشأة تدار بفعالية من ناحية، وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ويلعب التدقيق الداخلي دورا جوهريا في إدارة المخاطر من خلال توفير أسلوب ضبط ومنهج للتقييم المستمر والمساهمة الفعالة في تحسين إدارة المخاطر بالمنشأة، ويتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة تشمل كل من الفحص، التقييم، التقرير والتوصية، بتحسين كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر بالمنشأة وهدا ما أكده المعيار الدولي للأداء المهني للتدقيق الداخلي رقم (2120) الصادر عن معهد المدققين الداخليين سنة 2010، " تعزيز إدارة المخاطر للمنشأة لتحقيق ميزة تنافسية"

ويرى الباحثون أن الدور الجديد للتدقيق الداخلي في علاقته بإدارة المخاطر في كافة مراحلها وعملياتها يمثل مدخلا معاصرا يمكن تسميته " التدقيق الداخلي على أساس المخاطر" والذي يعد تطور للدور التقليدي للتدقيق الداخلي وليس بديلا عنه.

[1] - عبد الناصر محمد درويش مرجع سبق ذكره، ص: 53.

ومع التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي فلم يعد مقتصرا فقط على الجانب المالي والمحاسبي والتشغيلي بل تعدى إلى تقييم تحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وغيرها. ويختلف دور التدقيق الداخلي من منظمة لأخرى، وقد يتضمن ذلك تحديدا لدور التدقيق الداخلي في بعض أو كل ما يلي:

- تركيز عمل التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالغة الأهمية والتي تحددها الإدارة وتدقيق عمليات الإدارة عن المخاطر ؛

- تسهيل عمليات تعريف المخاطرة وتقييم وتعليم العاملين عن كيفية إدارة المخاطر ؛

التنسيق بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من خلال إمدادهم بالتقارير المستمرة؛

- ولتحديد دور التدقيق المناسب وفق كل منظمة يجب أن تؤكد وحدة التدقيق أن الاحتياجات المهنية المطلوبة والتي تكفل الاستقلالية لعمل التدقيق لم يتم الإخلال بها .[1]

ويعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وتصميم هيكل مناسب لإدارة المخاطر والتعامل معه بفاعلية، وهذا من خلال لجنة التدقيق الداخلي والتي تكون قادرة عن خلق الفعالية اتجاه إدارة المخاطر داخل المنظمة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية عند تقييم إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي وتتمثل في :[2]

- طبيعة ومدى مخاطر الهبوط المقبولة وفق نطاق أعمال الشركة؛

- احتمالية أن تصبح تلك المخاطر واقعية؛

- كيف ومتى تصبح المخاطر غير المقبولة من واجب الإدارة التعامل معها؛

- مدى قدرة الشركة على تقليل احتمالية التأثيرات السلبية على أعمالها؛

- مقدار التكلفة والعائد للمخاطرة المحتملة والأنشطة الرقابية التي تم اتخاذها؛

- تحديد المخاطرة المترتبة على قرارات مجلس الإدارة.

لتدقيق الداخلي دور بالغ الأهمية في إدارة مخاطر وإضافة قيمة للمنشأة من خلال العمل على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقيم إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة من أجل تحسينها وإدارة مخاطر منشأة

[1] - سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، 24.
[2] - المرجع نفسه، ص: 28

والحد منها، ما يؤدي إلى خلق الفعالية في كل وحدات الإنتاج ومختلف الأقسام الأخرى، وهذا ما يخلق تأثيرا ايجابيا على أداء المنشأة وتحسين أداءها المالي وقدراتها على الاستمرار من خلال :[1]

- مساعدة الإدارة في رسم السياسات العامة لإدارة المخاطر بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة؛ التحقق بمدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ؛

- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي يتم التعرف عليها لتأكد من صحة قياس هده المخاطر؛

- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبدء بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة؛

- رفع التقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة على أن تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكما دعت الحاجة إلى ذلك.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية

لقد تعددت أنشطة المنشأة وتعقدها، والتي انشأت من أجل تحقيق أهداف معينة، وهدا ما جعلها تلجأ إلى إعادة مراجعة وقياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء، حيث يشكل التدقيق الداخلي عنصر هاما في قياس كفاءة وفاعلية المنشأة والكشف على معوقات العملية التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية والصمود أمام منافسة الشركات الأخرى، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أهدافها وذلك لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنشأة المختلفة، كما نصت معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها، كما يرى الباحثون أن قياس الكفاءة والفاعلية يجب إسنادها إلى المدقق الداخلي وذلك لتواجده داخل المنشأة واطلاعه على أنشطة المنشأة وإدارتها وتدقيق مختلف عملياتها.

وعرف التدقيق الفاعلية بأنه التأكد من تحقيق عمل ما أو هدف ما بحسب الخطة الموضوعة مسبقا وهذا ما يستدعي أن تكون الأهداف التي ترغب المنظمة بتحقيقها محددة مسبقا وفي جميع الأقسام وعلى جميع أوجه

[1] - عبد الرحمان العايب ، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية ، ملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص:34.

النشاط"، كما عرفت تدقيق الكفاءة بأنها" التدقيق الذي يركز على التأكد من تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المداخلات أو الموارد بالجودة المطلوبة".[1]

وعليه فأن فحص وتقييم كفاءة وفاعلية الأداء يشمل ما يلي:

- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها ؛

- مراجعة النظم الموضوعة لتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانيين واللوائح التي تكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير ؛

- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وحدة تلك الأصول؛

- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشي مع الأهداف الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

وقد أشار المجمع العربي للمحاسبة أنه لتحقيق الأهداف السابقة لابد على المدقق الداخلي أن يقوم بمراجعة شاملة لكفاءة أفراد الفريق، وجودة الإنتاج إنتاجية القسم، التكاليف، حجم الإنتاج والعمل وجودة التقارير المالية .[2]

كما أن عملية التدقيق الداخلي تتطلب استخدام المعايير الوصفية والكمية في فحص وتقييم الأداء الإداري، ويقصد بالوصفية ما يجب أن يكون عليه نوعية الأداء الإداري أما الكمية فهي المعايير التي يمكن إخضاعها للقياس العيني مثل معايير التكلفة والنسب المالية والموازنات التخطيطية.

أن قياس كفاءة وفعالية التدقيق داخل المنشأة من طرف المدقق الداخلي من شأنه أن يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية المنشأة وأداها المالي مع تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في العمل وعدم التعرض لأي تدخلات من طرف الإدارة فهذا يعزز من عمله ويساهم في تحسين كفاءة وفاعلية المنشأة ككل.

[1] - علي حجاج بكري دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الإعمال المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30 ، 2005 ، ص : 123.

[2] - محمد الصالح فروم، الياس بوجعادة، أمال كحيلة، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات، الملتقي الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص26 -27.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة

- مفهوم حوكمة:

أن التدقيق الداخلي أحد الأعمدة الهامة التي يتم من خلالها دعم الحوكمة داخل المؤسسات، كما يعتبر مصطلح الحوكمة حديث النشأة وتهتم بتحديد العلاقة بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، وهدا ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي داخلها وتحسين أداءها.

1- تعريف الحوكمة : لقد تعددت تعاريف الخاصة بالحوكمة، فقد عرفت " الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى أخر فأن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية .[1]

كما عرفت أيضا أنها" مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركة وتحديد توزيع الحقوق والوجبات بين المشاركين الرئيسين في الشركة بما فيها المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة".[2]

ومن خلال ما ذكره أن الحوكمة" هي عبارة عن النظم والقواعد والمعايير التي تحكم العمل داخل المؤسسة والعلاقة بين مختلف أطراف ذات الصلة بها".

2 - مبادئ الحوكمة: تمثل المبادئ أحد العناصر الهامة لتطبيق الحوكمة وتتمثل في :[3]

2-1 حقوق المساهمين : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والمتمثل في تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة.

2-2 المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والأجانب.

كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

[1] - مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 205.
[2] - حاكم محسن الربيعي، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 25.
[3] - محمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري المالي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي الحديث، الأردن، 2015،ص ص:23-24.

2-3 دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يقرها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشاريع.

2-4- الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

2-5 مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يتيح إطار حوكمة الشركات الحظوظ الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

3 - أهمية حوكمة الشركات وتتمثل أهميتها في ما يلي:[1]

- تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة وتخفيض تكلفة رأس المال وجدب الاستثمارات المنتجة للأداء الاقتصادي؛

- تعزيز القرارات التنافسية للشركة في الأمد الطويل؛

- تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة لها وضمان اتخاذ قرارات سليمة على أسس سليمة؛

- بناء نظام كفؤ واضح للمكافآت والحوافز في الشركة؛

- وضع معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين؛

- بناء أنظمة مبكرة لمنع حدوث الأزمات المصرفية.

4 - أهداف الحوكمة : وتتمثل أهداف حوكمة الشركات فيما يلي:[2]

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة؛

[1] - أرشاد فؤاد التيمي، أحمد فارس القيسي، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاساتهما على القيمة الاقتصادية المضافة، المؤتمر العلمي الحادي عشر ، ذكاء العمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 23-26 أفريل 2012، ص: 570

[2] - محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛

- منع الواسطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛

- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل؛

- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق المحاسبة الإدارية أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

5 - أهمية التدقيق في دعم حوكمة الشركات:

يشكل التدقيق الداخلي أحد العناصر الهامة التي تساهم بشكل كبير في حوكمة الشركات وتحقيق الجودة في التقارير المالية، وفي ظل نظرية الوكالة يبزر دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات وهي عبارة عن عقد بين طرفين الوكيل والعون، وكل من الطرفين سوف يعمل على تعظيم مصالحه لان العون لا يكون دوما في خدمة الوكيل، وهنا تظهر النزعات بين المسيرين والمساهمين في رأس مال الشركة، ويتم اتخاذ قرارات في غياب المساهمين وعدم تماثل المعلومات بين الطرفين، وهنا يكون دور التدقيق الداخلي في القيام بمهمة تقييم نظام الرقابة وإعداد التقارير المتعلقة بنشاط المؤسسة ويصف حالة أداءها، وهذا ما يخلق مصداقية في القوائم المالية والتقارير المتعلقة بنشطات المؤسسة.

وهذا ما يجعل التدقيق الداخلي أداة فعالة في حل مشكلة النزاع والصراع وإزالة حالة عدم التأكد وتماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين في رأس مال الشركة.

كما يظهر دور التدقيق في تقديم التوصيات إلى الإدارة ومجلس الإدارة ولجان التدقيق فيما إذا كانت المؤسسة تسير نحو تحقيق الأهداف المسطرة أو هناك مخاطر أو عوائق تواجهها، ويتجلى دوره في دعم حوكمة الشركات في:

مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان التدقيق في التقيد الصحيح بقواعد الحوكمة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادات في مواضيع التشغيل من جهة ومتابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد من جهة أخرى.

وتمثل التقارير والتوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا ولجان التدقيق دعما للحوكمة وتتمثل التوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا في :[1]

- التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تصميمه؛

[1] - aperçu sur l' audit, voir le site: www.alujiaincorp.com, consulter le 15/03/2024.

- تقييم كفاءة العمليات والإجراءات الإدارية؛

- تحليل المخاطر وتقديم التأكيدات؛

أما التوصيات المقدمة إلى لجنة التدقيق تتمثل في:

- تأكيدات بخصوص سير نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة؛

- التقييم الموضوعي والمستقل بخصوص الممارسات المحاسبية وطرق إعداد التقارير المالية؛

- التحليل الموضوعي للمخاطر المحاسبية والرقابية وتقديم التوصيات المتعلقة بها.

ويرى الباحثون أن التدقيق الداخلي له دورا فعالا في دعم الحوكمة من خلال الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية واعتباره أحد الأعمدة الأساسية التي تساعد الإدارة العليا ولجان التدقيق الداخلي، كما يعمل التدقيق الداخلي على حماية حقوق المساهمين وكذلك حماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لكون المدقق الداخلي له الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المتبعة داخلها. كما بينت الدراسات التي قام بها الباحثون على ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، كما بينوا أن التدقيق الداخلي يساعد في إنجاح عملية الحوكمة من خلال المعلومات المقدمة التي تتميز بالدقة والملائمة وتكون في الوقت المناسب، كما أن الإفصاح والمساءلة يلعبان دورا مهما في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والإبلاغ عن المعلومات ذات أهمية لمستخدميها ، وهذا ما يولد أثر ايجابيا في الأسواق المالية وجلب المستثمرين ورفع الأداء المالي للشركة، كما أجبرت الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية على ضرورة اعتماد التدقيق الداخلي لان وظيفة التدقيق الداخلي تؤذي دورا مهما في عملية الحوكمة حيث تساهم في تطبيق قاعدة المساءلة في المؤسسات وبالتالي زيادة المصداقية وتحسين أداء الموظفين وتقليل المخاطر وحالات عدم التأكد.

ويمكننا القول أن التدقيق الداخلي يدعم حوكمة الشركات من خلال مراجعة القوائم المالي وإعداد التقارير لتأكيد جودة المعلومات الواردة بها للمحافظة على مصالح جميع الأطراف وتماثل المعلومات لذي مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والخبرة وهدا ما يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات.

ومن خلال ما تطرقنا إليه فأن للتدقيق الداخلي دورا بارزا في دعم الحوكمة، والمحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتحقيق أهدافها، وكذلك ضبط العلاقات والقوانين والنظم والقرارات داخل المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة وتمتعها بكفاءة وفعالية والاستمرار في نشاطها وقدرتها على المنافسة أمام الشركات الأخرى مما يساهم في تحسين أداءها المالي.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد و اتخاذ القرار

أولا: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي

يشكل التدقيق الداخلي محورا هاما في الحد من الفساد المالي وإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أداءها. يعتبر الفساد المالي أكبر المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات وهو "عبارة عن خرق للقوانين والسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، ويكون ذلك من طرف موظف أو فرد من داخل المؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو الموظفين، وذلك باستعمال المنصب الذي يشغله".

ويشكل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات وذلك لمنع خرق الإجراءات والسياسات وضمان السلوك المنظم والكفؤ ، كما أن تقسيم العمل داخل المنظمة يلعب دورا مهما في الحد من الفساد المالي وذلك بتدخل عدة أطراف للقيام بالوظائف داخل المؤسسة ، وعلى المدقق الداخلي التأكد من أن الوظائف تمت وفق الإجراءات الموضوعة ووفق الخطوة المطلوبة.

ولكون التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة فان من مسؤولية المدقق الداخلي منع واكتشاف الغش والتزوير في القوائم المالية ومختلف عمليات الاحتيال التي يتم ممارستها داخل المؤسسة، كما يبرز دور التدقيق الداخلي في التأكد من أنظمة الرقابة المناسبة وقد وضعت في الموضع الصحيح لها. وقد أشارت الدراسات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين الأمور التي تؤدي إلى الحد من الفساد المالي أن يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي عن اكتشاف الغش والاحتيال إلى مجلس الإدارة أولا لأنه يتكون من المساهمين في رأس مال الشركة بدلا من رفعه إلى الإدارة العليا. ويمكننا القول أن التدقيق الداخلي يساعد مجلس الإدارة على أن العمليات تمت من طرف الموظفين وفق القوانين والإجراءات بكل كفاءة وتقديم التقارير في حالة وجود أي تعارض مع الإجراءات والسياسات الموضوعة التي تؤدي إلى الغش والاحتيال وتقديم التوصيات لمنع الفساد المالي وانتشاره داخل المؤسسة وهدا ما يخلق قيمة مضافة للمؤسسة ويساهم في تحسين أداءها المالي واستمرار نشاطها.

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار:

أن للتدقيق الداخلي دورا هاما في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك نتيجة للتطور في دور التدقيق الداخلي منذ ظهور من اكتشاف الغش والأخطاء إلى مساعدة الإدارة في تنفيذ المهام وتقديم التوصيات والإرشادات

ومتابعة تنفيذها، وبالتالي أصبح للتدقيق الداخلي دور في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك لان اتخاذ أي قرار يمكن أن يؤثر على المؤسسة وعن تحقيق أهدافها واستمرار نشاطها.

وقد عرف القرار على أنه: "هو عملية اتخاذ بديل واحد من بدلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة".[1]

كما يمكننا تعريفه على "أنه اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة من أجل حل مشاكلها، أو هو عبارة عن اختيار البديل الأفضل من أجل تحقيق ما تسعى المؤسسة بلوغه أو تحقيقه".

ويتجلى دور التدقيق في مساعدة الإدارة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط واستخدام الموارد وممارسة النشاطات، وذلك باستغلال مواردها والحصول على التمويل المالي، ومن خلال قيام قسم التدقيق الداخلي بالمهمة الموكل بها فانه يعمل على مراجعة كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالمؤسسة والعمل على ضبط الأداء وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف وفق الخطط الموضوعة، وذلك من خلال تقديم واقتراح تحسينات وتوجيهات في حالة وجود نقص أو انحراف في تنفيذ الأعمال من خلال التقارير المعدة والتي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة.

وتعتبر التقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي بالغة الأهمية بالنسبة للإدارة والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ومن خلال احتوائها على معلومات ذات جودة ومصداقية فأن ذلك يؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وجلب المستثمرين، كما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحسين أداءها المالي والمحافظة على حصتها السوقية ومركزها التنافسي وتعظيم ثروة المؤسسة.

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص:138.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه يمكننا القول أن غاية كل منشأة هو تحقيق أهدافها والاستمرار في نشاطها وتحسين أداءها المالي، حيث يعتبر هذا الأخير الهدف الرئيسي التي تسعى إليه كل المؤسسات، ومن أجل تحسين أداءها المالي فعليها التحكم والاستغلال الأمثل في الموارد المتاحة وضبط طرق وأساليب الرقابة، حيث يشكل التدقيق الداخلي أداة فعالة في تحسين الأداء المالي من خلال تقديم التوصيات حول أنظمة الرقابة الداخلية ومساعدة الإدارة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها والعمل على الحد والتقليل منها، كما يساهم في زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة النشاطات ودعم الحوكمة والمحافظة على مختلف مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة كما يساهم في مكافحة الفساد المالي والقضاء عليه ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التي تكون في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث

دو التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دارسة حالة المؤسسة ميناء مستغانم)

تمهيد

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من الوظائف الرئيسية في المؤسسة والتابعة للإدارة العليا مباشرة،ولمسايرة التطور والرفع من مستوى أداء المدققين الداخليين في المؤسسات المينائية تنظم أيام دراسية حول التدقيق الداخلي لمختلف المؤسسات المينائية على مستوى التراب الوطني، كما يعتمد المدقق في المؤسسة على دليل يحدد الأسس والقواعد التي تنظم عملية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم مما يحضا التدقيق الداخلي بمكانة عالية على مستوى المؤسسة. حيث سيتم التطرق من خلال هذا الفصل الى العناصر الآتية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الثاني: تقييم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الثالث: تقرير مدقق الداخلي وأثره على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم.

ميناء مستغانم كجميع الموانئ مصادره من تقديم خدمات ورسوم جبائية ، ومفهوم الميناء هو مفهوم حكومي إلى جانب أهمية نشاطه في الاقتصاد الوطني عامة و الجهوي خاصة . وكذلك تعدد خصائصه بالنسبة للمشكلات الاقتصادية .

عموما احتكاك الميناء بالبواخر ليس له دوائر اختصاص سلطات الميناء بل بلص أكثر السياسة الوطنية ، ومختلف العملاء الاقتصاديين وهذا الأخير مستقل لهذه السلطة حيث تستطيع التصرف سلبها عند حدوث أي خطأ في فعالية نشاط الميناء . حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثالث: الهيكل التنظيم العام لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

يعتبر ميناء مستغانم خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأي البحري لخروبة إستخدمه القراصنة

لاقسام الغنائم، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م ب " مرسى الغنائم". ومن هنا سميت المدينة "مستغانم"

- في سنة 1848م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 50 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م

- إنطلق أول مشروع تهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة.

- تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م إنتهت بميلاد أول حوض للميناء .

- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تم إنشاء أخوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1939م .

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح بشكل اليوم جزء أساسها من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المسلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط

1- نشأة مؤسسة ميناء مستغانم:

يقدم ميناء مستغانم توعين من الخدمات الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناه مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية / شركة ذات أسهم EPE/EPM/Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 257 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م.

ورثت مؤسسة الميناء، إبتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية الشحن والتفريغ المنحلة أيضا (SONAMA)، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل الشركة الوطنية للملاحة (CNAN) فأصبح دورها منوطا بما يلي :

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء

- إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شفت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع إجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحياة الكاملة لشركة تسير مساهمات الدولة اللوائي" SOGEPORTS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا الأحكام القوانين 88- 01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية الاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88- 119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 86-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية :

- إستثمار وتطوير ميناء مستغانم

- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية

- ينجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للمبنى المينائية الفوقية

- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين

- مباشرة عمليات الشحن والتفريغ المينالية

- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة موضوع

مؤسسة ميناء مستغانم بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج

2- مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم :

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موائي وعلاجي صيد مستغام في حقبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم .

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد ومقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موائى وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" ومقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق ومقتضى الإجتماع العام الإستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و ميناء صلامندر و سيدي لخضر.

الشكل الرقم (3-1): صورة لميناء مستغانم

3- الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية خليج أرزيو مابين خطي عرض 56 و شمالا و5 شرقا ، كما أن موقعه اسرائيجي إذ يرتبط بجميع الطرق المؤدية إلى الجنوب مثل معسكر ، تيارت ، البيض , أما غربا فيأخذ طريق أرزيو

حيث يقع في مفترق الطرق المؤدية إلى خارج المدينة مما أتاح له لعب دور هام في الحركة الاقتصادية في المنطقة الغربية للبلاد .

المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم.

مؤسسة ميناء مستغانم كغيرها من المؤسسات تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في ظل الخصائص التي تميزها، مع العلم أن هناك عدة عراقيل التي تواجهها المؤسسة .

1- أهداف ميناء مستغانم:

تسعى المؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر .
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور و معالجة و تخزين ذات كفاءة عالية).
- تسيير أملاك الدولة.
- تسيير الاستثمار وتطوير ميناء مستغانم .
- استغلال الوسائل والتجهيزات المينائية .
- تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة وتحديد البنيات الفوقية للميناء.
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخص.
- تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
- تنفيذ عمليات القطر والإرشاد والرسو.
- تنفيذ كل عمليات التجارية المالية الصناعية العقارية المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالمدف الاجتماعي.

2- امتيازات وخصائص الميناء:

بوجود ميناء مستغانم في منطقة فلاحية بين وهران، أرزيو والجزائر العاصمة، فهو يعتبر من جهة منفذا طبيعيا لعدة ولايات: مستغانم، شلف، غليزان، معسكر، تيارت تيسمسيلت، سعيدة، ..... ومن جهة أخرى يعتبر ملتقى لأهم الطرق المؤدية إلى الجنوب الجزائري (الأغواط، غرداية، بشار، عين الصفراء، ..... كذلك فإن ميناء مستغانم يقع في محور تتقاطع فيه أهم شبكات المواصلات (طرق معبدة وسكك حديدية من وإلى مختلف مناطق الوطن والتي تعتبر شريانا حيويا لتنمية المشاريع الصناعية والتجارية فهو موصول بشبكة السكك الحديدية عن طريق السكة الحديدية مستغانم - المحمدية (محطة الغرز) كما أنه يوفر إمكانية الوصل بالشبكة الحديدية مع ولاية تيارت دون المرور بالمحمدية بما يضعه في اتصال مباشر مع منطقته الخلفية الجنوب والجنوب الغربي للجزائر

إلى غاية تمنراست) وهذا من أجل نقل مختلف السلع والتجهيزات الموجهة إلى الشركات الوطنية والأجنبية المتخصصة في التنقيب عن البترول التي تنشط في الجنوب الجزائري.

ومن الامتيازات الأخرى التي تميز ميناء مستغانم هي وجود شبكة طريق بطول 885 4 متر خطي داخل الميناء

تربطه مباشرة بالطرق الوطنية لشرق وغرب وجنوب الجزائر وهذا دون المرور بوسط مدينة مستغانم. الموقع الخيواستراتيجي لميناء مستغانم والشبكة الطرقية التي تربطه مع منطقته الخلفية المتكونة من 12 ولاية يعدان من أهم ما يقدمه الميناء المتعاملين الاقتصاديين من امتيازات كما أنه يوفر لمستعمليه أحسن الخدمات بأقل كلفة.

الأداء الجيد والمتواصل للخدمات المينائية من حيث الإنتاجية، المردودية معدلات الشحن والتفريغ، قصر مدة المكوث في الميناء والمحافظة الجيدة للبضائع يفتر اختيار ميناء مستغانم من قبل عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين وجهزي السفن من مختلف الجنسيات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيم العام لمؤسسة ميناء مستغانم

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

1- المديرية العامة :

وظيفتها التسيير، المراقبة، التنظيم والسهر الحسن للمؤسسة، تراقب جميع مديريات المؤسسة وتتكون من:

1 - 1 الرئيس في المدير العام): هو الممثل القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسية يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة مشاركة المدراء المنفذين والذين اقل منه درجة في هيكل المؤسسية

2 - 1 ساعد المدير العام: ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام، حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

3 - 1 مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المخول قانونا يحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسساتي.

4 - 1 مكتب التنسيق العام: وهو الذي يتولى جميع المهام التي يصدرها المدير إليه، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن للمؤسسة

5 - 1 خلية الدقيق: هذه الخلية لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة، وتتمثل مهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير ، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة .

2- مديرية الموارد البشرية:

تتم هذه المديرية بتنظيم وتنسيق ومراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة وتتكون من الفروع التالية :

1 - 2 قسم المستخدمين والتكوين؛ يقوم هذا القسم بالإشراف ومراقبة تنفيذ سياسة المؤسسة في إطار تسير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين والحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين ويتكون من المصالح التالية:

1 - 1 - 2 مصلحة المستخدمين والتكوين

2 - 1 - 2 مصلحة الأجوروالتكاليف

3 - 1 - 2 المصلحة الاجتماعية

2 - 2 فسم الوسائل العامة: يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل العامة ويتكون من مصلحتين

1 - 2 - 2 مصلحة الوسائل العامة

2 - 2 - 2 مصلحة تسيير المخزون

3 - 2 قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم هذا القسم بتسيير الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسة ويتكون من مصلحيتن

1 - 3 - 2 مصلحة الخدمات الاجتماعية

2 - 3 - 2 مصلحة النشاط الرياضي والثقافي.

3- مديرية المالية والمحاسبة:

وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، وإحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، وإمساك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:

1 - 3 قسم المحاسبة: بشرف هذا القسم على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي ويتكون من مصلحتين.

1 - 1 - 3 مصلحة المحاسبة العامة .

2 - 1 - 3 مصلحة المحاسبة التحليلية

2 - 3 قسم المالية: يشرف على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد ومتابعة الميزانية ويتكون من مصلحتين:

1 - 2 - 3 المصلحة المالية

2 - 2 - 3 مصلحة التحصيلات.

4- مديرية الاستثمار التجاري

تقوم هذه المديرية بـ

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، التخزين)

- تسير أملاك الدولة المينائية .

- تسيير الإنشاءات المتخصصة.

- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائى .

وتتفرع هذه المدية إلى:

4 - 1 نسم الشحن والتفريغ : يهتم هذا القسم بعملية الشحن والتفريغ والتخزين ويتكون من ثلاثة مصالح

1-1-4 مصلحة الشحن والتفريغ

2-1-4 مصلحة التخزين

3-1-4 مصلحة الحاويات

4 - 2 القسم التجاري:

ينظم مهام مصلحة الفواتير، الأملاك والإنشاءات المتخصصة، يسهر على ترجمة وتطبيق سلم الألمان المعمول به وينقسم إلى مصلحتين :

4 - 2 - 1 مصلحة الفوترة وأملاك الدولة

4 - 2 - 2 مصلحة الإحصائيات

4 - 3 خلايا مديرية الاستثمار التجاري: تضم هذه المديرية الخلايا التالية:

4 - 3 - 1 خلية الدراسات والتخطيط: وهي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة النشاط التجاري لكل شهر، مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد، وتحديد نوعية حمولة كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل اذا وجد.

4 - 3 - 2 خلية التسويق: هي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيواستراتيجي منطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري

4 - 3 - 3 خلية المنازعات: وهي الخلية المختصة في جميع المنازعات التي قد تنشا أثناء تنفيذ العمل.

5- مديرية قيادة الميناء: تقوم هذه المديرية بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن، خروجها، تحويلها من مركز رسوها إلى آخره) وتأمين الحدود المينائية وتتكون من

5 - 1 قسم الملاحة: يشرف مباشرة على جميع البحارة والملزمون بتنفيذ الأوامر الصادرة فم من طرف مسئوليهم المباشرين ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل يحار على حدة ودرجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن للبحارة أن يتولوا مهامه في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة ويتكون من:

5 - 1 - 1 محطة القاطرة: وهو المكان المخصص فعليا الوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام المنيطة لها أو أثناء العودة

5 - 1 - 2 محطة سفينة الإرشاد: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة الإرشاد المخصصة للنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء

5 - 2 فسم الأمن: يختص في حفظ الأمن عن كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، ويتفرع هذا القسم إلى:

5 - 2 - 1 فسم ضابط الميناء بشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد الحملة، حجم السفينة، طولها....لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف.

5 - 2 - 1 فسم حراس الميناء: وتتمثل مهامه في حراسة الميناء.

6- مديرية الأشغال والصيانة :

وهي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل، والمتمثلة في توفير الإنارة تعبيد الطرق بناء الهياكل النظافة .....

أما الصيانة يقصد بها تصليح الآلات و عتاد العمل التي تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها إلى عطب تتكون هذه المديرية من:

6 - 1 قسم الصيانة: يقوم قسم الصيانة بشيق وتشيم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة وإصلاح المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات وقطع الغيار ويتكون من مصلحتين

6 - 1 - 1 مصلحة الصيانة: وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع ومناولة البضائع، وموقف السيارات والمعدات الميكانيكية.

6 - 1 - 2 مصلحة العداد: تهتم هذه المصلحة تنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوقير ومراقبة معدات المناولة.

6 - 2 قسم الأشغال: يهتم هذا القسم بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتهيئة الميناء وأعمال الصيانة ويتكون من مصلحة الأشغال والصيانة.

6 - 2 - 1 مصلحة الأشغال والصيانة: تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

الشكل رقم(3-2) : الهيكل التنظيم العام لمؤسسة ميناء مستغانم

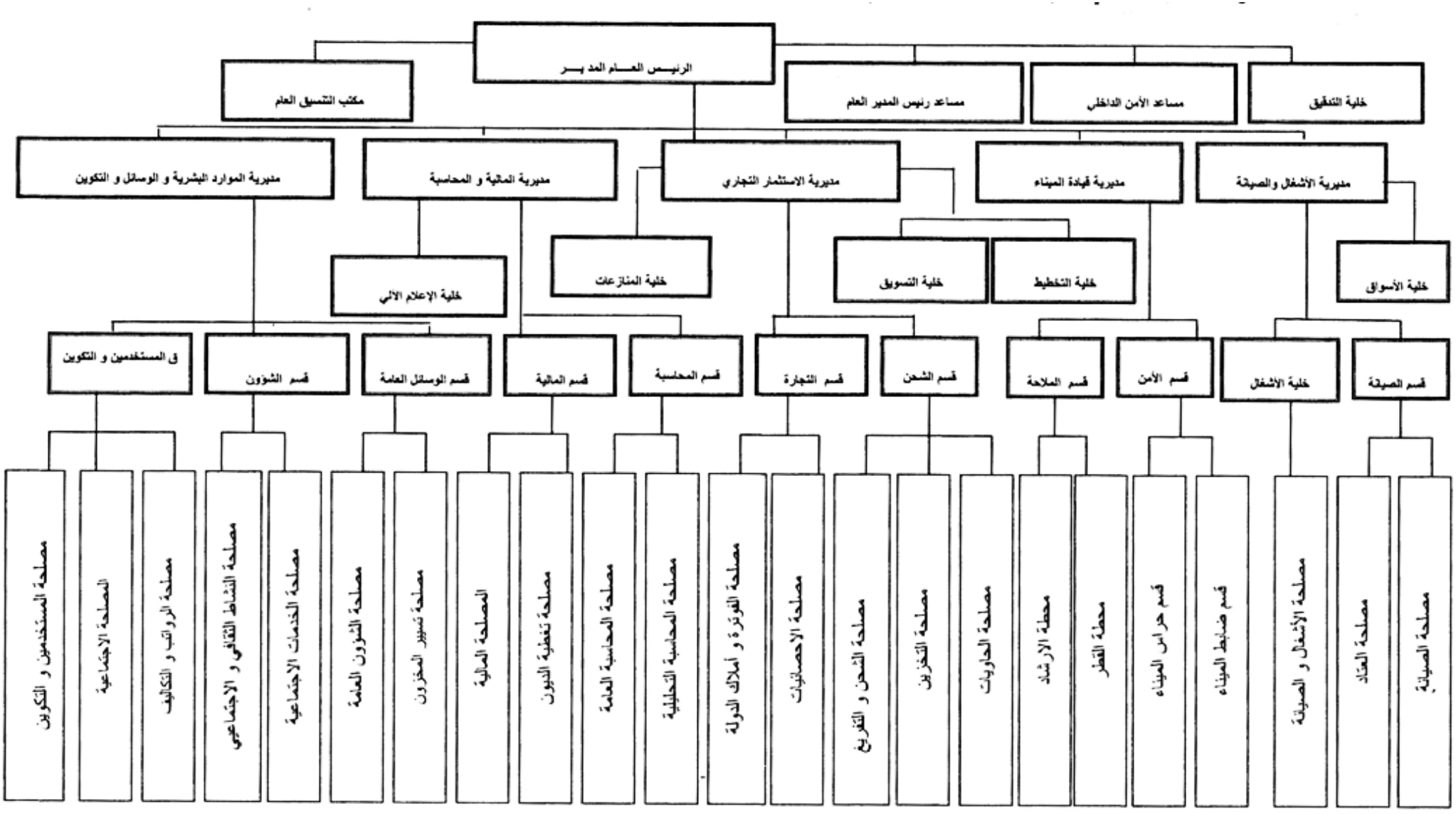

المبحث الثاني: تقييم التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم.

يتواجد على مستوى الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم مدقق يقوم بتدقيق جميع الوظائف والعمليات التي تتم على مستوى هذه المؤسسة ، ونظرا لكبر حجم مؤسسة ميناء مستغانم وتنوع نشاطاتها، يتم اقتراح تدعيم خلية التدقيق في هذه المؤسسة بمدقق محاسبي ومالي، ومدقق الأداء، وذلك من أجل تسهيل وتفعيل عمليات التدقيق التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق فعالية أداء المؤسسة والسير الحسن للمؤسسة. حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول: التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق محاسبي ومالي

المطلب الثالث: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق الأداء

المطلب الأول: التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم.

يلعب التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم دورا أساسيا، حيث تتمثل القيمة المضافة لعملية التدقيق في المعلومات ذات الثقة والتي تساعد في ترشيد أداء المؤسسة .

أولا : الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

امتثالا لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ، فإن وظيفة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة، مما يضمن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي. عند أدائه لمهامه. ومن أجل تسهيل عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم يتم اقتراح هيكل تنظيمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة ، كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3-3) : الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي .

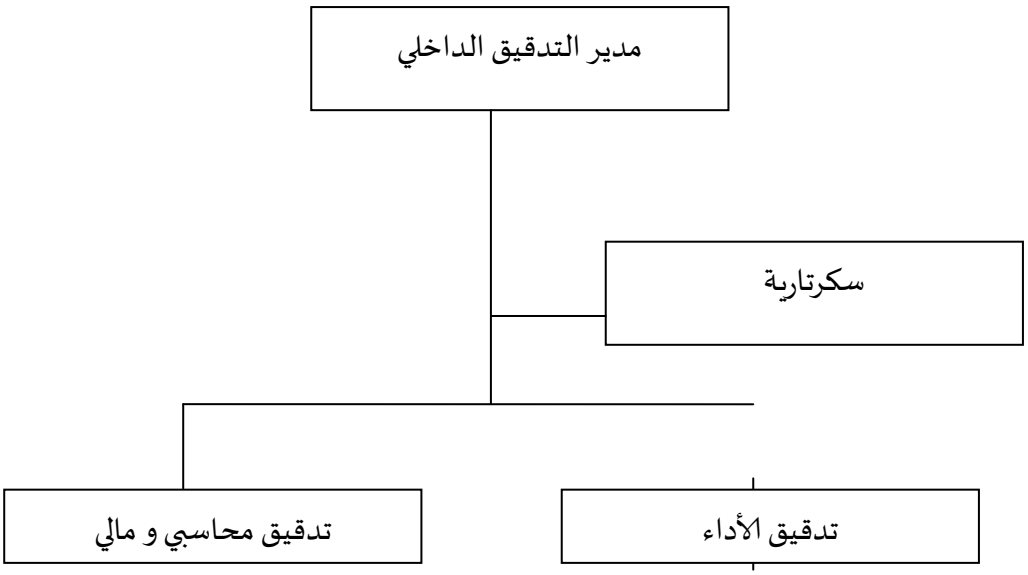

المصدر : خلية التدقيق ، مؤسسة ميناء مستغانم ، 20-05-2015

ثانيا : العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم جميع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق إلى المديرة العامة . هـ يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بمساعدة جميع المديريات الأقسام، والمصالح من أجل تطوير الأداء وتحسين العمل .

ثلاثا : أخلاقية المهنة

عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم تتوفر لدى المدقق مجموعة من الخصائص منها:

- ❖ النزاهة و الاستقامة .
- ❖ الموضوعية .
- ❖ الاستقلالية
- ❖ الثقة والسرية .
- ❖ الكفاءة المهنية.

المطلب الثاني: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق محاسبي ومالي.

نظرا للتعاملات المتنوعة التي تقوم بها مؤسسة ميناء مستغانم ، وكثرة تدفق المعلومات المحاسبية والمالية، ومن أجل منع الأخطاء والانحرافات والتلاعب، يتم اقتراح تدقيق محاسبي ومالي تابع إلى الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق في هذه المؤسسة .

أولا : مهمة التدقيق المحاسبي و المالي

يقوم المدقق المحاسبي والمالي بفحص مصداقية وصحة وشرعية وعدالة المعلومات المحاسبية والمالية وفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والوسائل والأساليب المستخدمة لتحديد قياس وتصنيف ونشر هذه المعلومات .

ثانيا : الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي والمالي

يوضح الشكل الموالي التنظيمي للتدقيق المحاسبي والمالي :

الشكل رقم (3-4) : الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي

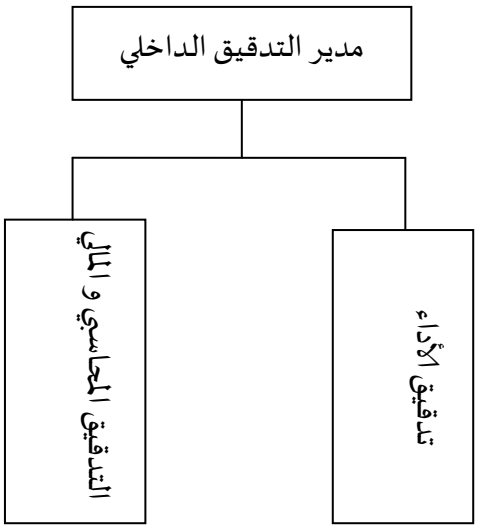

المصدر: خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-05-2015.

ثالثا : تنظيم العمل

- ❖ التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.
- ❖ التأكد من التسجيل الصحيح جميع العمليات لكل دورة محاسبية.
- ❖ التأكد من صحة وتوزيع الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى.

- ❖ دراسة سبل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجودها.
- ❖ التأكد من الاستخدام الكفء والاقتصادي للموارد.
- ❖ تحديد الأخطاء والغش.
- ❖ التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية.
- ❖ فحص العمليات والبرامج من أجل التأكد من أن النتائج متناسقة مع الأهداف المسطرة لها.
- ❖ إعداد التقرير في الوقت المحدد وفقا للمعايير المقبولة عموما.

رابعا: المسؤوليات

- تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من .
- مدير التدقيق.
- احترام البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي على كدار العام.
- المحافظة على الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.
- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

خامسا: علاقة المدقق المحاسبي والمالي مع الهياكل الأخرى

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي.
- يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل.

سادسا : مؤهلات المدقق المحاسبي و المالي

- ➢ التعليم العام : شهادة جامعية في المحاسبة والمالية.
- ➢ التكوين المهني : التدقيق المحاسبي والمالي، معايير IAS/IFRS.
- ➢ ميه الخبرة المهنية : الحد الأدن 3 سنوات في المحاسبة والمالية.

سابعا : شروط العمل

- المهارات البدنية : حدة البصر والسمع ، وحالة بدنية جيدة.
- المهارات العقلية : العمل الجاد القدرة على الاتصال والتنظيم، الفكر التحليلي والتركيبي.

ثامنا : مقاييس التقييم

- ❖ الانتهاء من مهام التدقيق المحاسبي والمالي في الوقت المناسب.
- ❖ تقديم توصيات بناءة.
- ❖ الانتقال للقوانين وأخلاقيات المهنة.

المطلب الثالث: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بمدقق الأداء.

نظرا لتعدد الأنشطة والوظائف في المؤسسة ميناء مستغانم، ومن أجل فحص وتقييم جودة أداء تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف هذه المؤسسة، يتم اقتراح وظيفة تدقيق الأداء تابعة للهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي.

أولا : مهمة مدقق الأداء

يقوم مدقق الأداء بفحص وتقييم أنشطة المؤسسة من أجل المساعدة في القيام بالمسؤوليات على أحسن وجه، وكشف القصور أو الضعف أو الأخطاء التي قد تحدث، واقتراح الخطوات لتصحيحها لمساعدة الإدارة في أداء مسؤولياتها بكفاءة وفاعلية .

ثانيا : الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء

يوضح الشكل الموالي الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء :

الشكل رقم (3-5) : الوضع التنظيمي لتدقيق الأداء

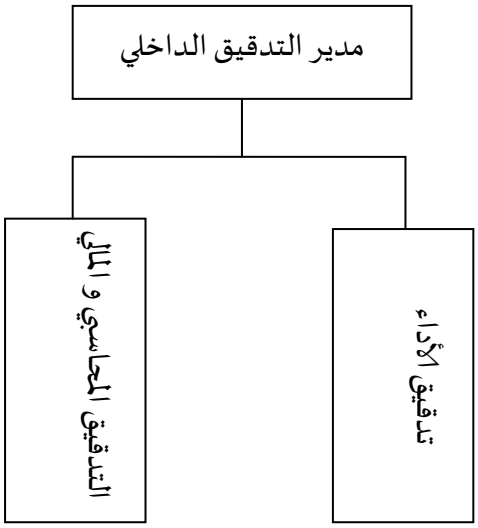

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-05-2015

ثالثا : تنظيم العمل

- ❖ فحص وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفقا للسياسات الخطط، الإجراءات، القوانين و اللوائح.
- ❖ التحقق من أن السياسات والإجراءات تتناسب مع :
  - معاير الأداء.
  - الاستخدام الكفء والاقتصادي للموارد.
  - تحقيق الأهداف المسطرة.
- ❖ اكتشاف نقاط القوة والضعف من النظم الفرعية وإجراءات العمليات وتحديد أسبابها، وتقييم نتائجها، وتقديم اقتراحات أو توصيات لتصحيحها.

- ❖ تقييم درجة تنظيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان الفصل مع المسؤوليات التالية :
  - التحليل و البرمجة.
  - إدخال البيانات.
  - مراقبة البيانات.
  - الحفاظ و تخزين البيانات.
- ❖ تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية لأجهزة الإعلام الآلي عن طريق التحقق من النقاط التالية :
  - إنشاء وثائق كاملة لجميع البرامج.
  - تغيير البرامج خاضع لفحص وإذن.
  - إنشاء وصيانة أدلة كاملة من العمليات لتوجيه العمال وغيرهم من المشاركين في هذا النظام.
- ❖ بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق، يقوم مدقق الأداء بتقديم تقريره إلى مدير التدقيق الداخلي.

رابعا : المسؤوليات

- عاريه تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق الداخلي.
- احترام البرنامج السنوي على مدار العام.
- توفر السرعة القصوى والاجتهاد في أداء مهامه.

- المحافظة على الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.
- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

خامسا : علاقة مدقق الأداء مع الهياكل الأخرى

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي، وإعلامه بكل الصعوبات التي واجهها، مع تقديم اقتراحات من أجل التطوير.
- يعمل بالتنسيق والتعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير وتحسين العمل .

سادسا : مؤهلات مدقق الأداء

- التعليم العام : مهندس دولة في الإعلام الآلي، ونظام المعلومات والشبكات .
- التكوين المهني : التدقيق الداخلي، مناجمنت، تسيير وإدارة قواعد البيانات.

سابعا : شروط العمل

- المهارات البدنية : حدة البصر والسمع ، حالة بدنية جيدة.
- المهارات العقلية : العمل الجاد القدرة على الاتصال والتنظيم، الفكر التحليلي والتركيبي.

ثامنا : مقاييس التقييم

- الانتهاء من مهام تدقيق الأداء في الوقت المناسب.
- تقديم توصيات بناءة.
- الامتثال للقوانين وأخلاقيات المهنة.

المبحث الثالث: تقرير مدقق الداخلي و أثره على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم ولإلمام بموضوع البحث تم على الاعتماد على تقرير مدقق الداخلي كأداة لتقييم وضعية المالية للمؤسسة من خلال إعطاء مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من . شأنها تحسين وترشيد أداء المؤسسة. حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر الآتية:

المطلب الأول: تشخيص وضعية مديرية تسيير الموارد البشرية من طرف مدقق الداخلي

المطلب الثاني: تقرير مدقق الداخلي لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل المالي

المطلب الأول: تشخيص وضعية مديرية تسيير الموارد البشرية من طرف مدقق الداخلي.

تتمثل مهام مديرية تسيير الموارد البشرية على مستوى ميناء مستغانم في:

- وضع سياسات فيما يخص تسيير الموارد البشرية
- ربط وتحريك مختلف هياكل التسيير الموارد البشرية.
- تطوير وتكييف مختلف أنظمة التسيير الإدارية للفرد.
- تكوين المتربصين.
- تسيير الوسائل وممتلكات المؤسسة.
- القيام بمختلف التعديلات والتكملات الخاصة بالمعاهدات المحاسبية والنظام الداخلي.
- وضع لوحة القيادة.
- القيام بوضع الميزانيات السنوية والشهرية عن طريق الأجور، تحركات العمال، حوادث المرور، التكوين، علاقات العمال.
- وضع خطة سنوية للميزانية التقديرية.

إن الوضعية المالية على مستوى المؤسسة تتصف بعدد معين من النقائص، والتي تتخلص في النقاط التالية:

- المنظمة : المخططات التنظيمية قد تم وضعها من طرف الهياكل الخاصة بالمؤسسة بعيدة عن كل الاستراتيجية التي تجيب أهداف المؤسسة ،ففي حالة مصلحة الوسائل العامة نجد بصفة عامة مصالح التسويق وتسيير المخزونات تابعون لإدارة الموارد البشرية، وهذا يوجد في كل إدارات المؤسسات الاقتصادية كما توجد حالات أخرى تؤكد لنا هذه الوضعية:
- هيكل التكوين فيما يخص التسلسل العمودي لإدارة التوظيف (من العامل إلى رئيس مصلحة إلى مدير) يبقى غير واضح.
- الخلية الإعلامية مرتبطة بإدارة المالية والمحاسبة لا ترتكز على أي منطق من المهام المتعلقة بكلتا المصلحتين، وهذا يوضح غياب المخطط المعلوماتي في المؤسسة.
- خلية المنازعات القانونية لا تقوم بأكمل واجبتها اتجاه المؤسسة.
- من جهة أخرى الهيكل التنظيمي لا يعتبرة كأداة ديناميكية للمنظمة.
- أغلب المصالح متكونة من تطبيق المهام الإدارية الروتينية للعمال والوسائل.
- عدم وجود إجراءات التوظيف التوظيف مصادق عليه في مارس 1995 الذي لم يصحح أو يراجع من وقتها، حيث أن المؤسسة لا ترتب إجراءات التوظيف بطريقة دقيقة وواضحة.
- عليه نقص في ضبط فرق النقل والتفريغ: عمليات النقل و التفريغ هي من أكثر عمليات المكلفة في عمليات الميناء البحرية والأكثر تعقيدا في البرمجة التنظيم، المراقبة من أجل متابعة النقل البحري و رفع المردودية البحرية لهذا من المهم مباشرة في محاولات توقيف فريق لنقل وتفريغ وتعين المقومات للعمليات المقررة للعناصر التي تركبها طبيعة البضاعة المنقولة أو المفرغة وطبيعة تجهيزها، إمكانية العتاد المستعمل وشروط العمل.
- نقص تحميلة الكشف: المؤسسة يجب دائما أن تضع كشف تحسبا للأشخاص واليد العاملة التي تلائم متطلبات المنصب وزيادة التأكد من التقدم التكنولوجي في العمل.
- التكوين موجود كهيكل وليس كعمل: النشاطات الأساسية مرتبطة بالدراسات على حسب الاحتياج بالنظر إلى منصب العمل أو الدراسات الخاصة بالاحتياجات بالنظر إلى هيئة ذاتية، حيث أن التحليل المتلقي لهذين الاثنين أن التقييم الأداء لا يتوفر على الجانب البشري مع أنه يوجد تعاقد يتضمن 17 بندا للتكوين الذاتي. التكوين له أهمية أساسية داخل العمل البحري بما فيه النقل والتفريغ والمشكل أنه العامل يتكون

داخل مكان عمله وأثناء قيامه بالعمل والنتائج المترتبة عليها هي:

- ❖ العمل الخاطئ والخطير.
- ❖ الاستعمال الخاطئ للمعدات والسيئ.
- ❖ الإصابات المتكررة.

- ❖ الخسائر الكبيرة والمتكررة في البضاعة والمركبات.

المؤسسة يجب أن توفر تكوين مهما وشاملا لعمالها في المجال البحري لتفادي الخسائر البشرية والمادية ليس اللهم كم يكلف التكوين ولكن كيف يمكن أن يقوم برفع المردودية من أجل إنتاج أحسن للمؤسسة، في نفس الوقت على المؤسسة أن تضع أشخاص كفيلين لمتابعة العمال تحت التكوين لتطوير مهاراتهم وكذلك تكوين وتأطير فريق من العمال المؤهلين بمعلومات متفقة خاصة بالمهمات والعمليات التي يكلفون بما.

- ❖ نظام المعلومات ومؤشرات التسيير والمراقبة الداخلية: يتأكد من:
  - غياب جدول لوحة القيادة في وظيفة الموارد البشرية.
  - غياب نظام المعلومات الموارد البشرية مسبب لغياب الانعكاسات على نوع وطبيعة
  - المعلومات المتلقاة وخاصة التموين.
  - غياب نظام المكون المادة التسيير الإداري الذاتي يقود إلى كفي للمراقبة الداخلية.
- ❖ المعالجة الموضوعية بالطريقة العلمية للهيكلة: الهيكل لا يترتب على نظام المادة التسيير الإداري للأشخاص ما عدا الرواتب تأخذ بعين الاعتبار ووجود تطبيق ألي بسيط مكمل بجزئية كبيرة جدا المعالجة اليدوية والمعلومات الموجودة ليس لها أرشيف في الذاكرة الإضافية.

المطلب الثاني: تقرير مدقق الداخلي لمؤسسة ميناء مستغانم.

من خلال الخمس سنوات الأخيرة مدقق حسابات قام بالمهام التالية:

1- تدقيق نقل وتوزيع البضائع: الهدف من هذا التدقيق هو التأكد من:

- ❖ بركة عمليات المعالجة والتأسيس.
- ❖ كل معاملات النقل مرخصة وفقا للتسعيرة المعمول بها.
- ❖ طبيعة الإحصائيات مرتبطة بأداء ميناء.
- ❖ المؤشرات الرئيسية لأداء الميناء محسوبة.

1-2- نقاط الضعف الأساسية المعروفة:

- ❖ الوثائق المحصل عليها تحتوي على فواتير مختلف القروض الممونة من طرف المؤسسة وتحتوي في بعض المرات على زوائد نواقص ومعلومات خاطئة ولا تحمل دائما على تأشيرة.
- ❖ عمال التفريغ يتوقفون عن العمل نظرا لنقص التكوين في المجال بسند مكتوب من أجل أفضل مردود.

- ❖ عدم وجود دراسات معمقة لمناصب العمل و التكوينات للأشخاص المعنيين داخل مجال العمل المينائي شحن و تفريغ.
- ❖ المؤشرات المحسوبة من طرف المؤسسة ليست مستعملة بكيفية منتظمة وبعض المؤشرات المهمة ليست محسوبة.
- ❖ وتيرة التفريغ الموجودة في برنامج المحاسبة PRI PRS الذي يعود تاريخها إلى سنة 1995 ولم يتم النظر فيها أو تجديدها مند ذلك الوقت.

1-3- المقترحات و التوصيات:

1-3-1- إعداد إجراءات التسيير تحتوي على النقاط التالية:

- التنسيق بين الأهداف العملية والإجراءات المكتوبة.
- الرسوم التخطيطية ووصف المهمات.
- طبيعة المعلومات الواردة وتنسيقها.
- النقاط المفتاحية للمراقبة الداخلية، العمليات والإجراءات.
- العلاقة مع مختلف الوظائف الأخرى المتعلقة بالتخصص.

1-3-2- إنشاء وصيانة وسائل المعلومات : لأسباب التسيير وقواعد التنظيم، من المهم جدا بالتعريف بطريقة واضحة ودقيقة، طبيعة وشكل حركة وسائل التوثيق المرافقة لعمليات والإجراءات المرتقية في إطار إجراءات التسيير.

1-3-3- إنشاء وتيرات للتفريغ: لهذه الوتيرات فاتورة مفتاحية للكفاءة والتنافسية للمؤسسة وذلك من خلال أثر سعر المناولة من طرف التجار والمتعاملين.

2- تدقيق المقاولة الشحن و التفريغ: الهدف من هذا التدقيق هو التأكد من:

- مناطق تخزين السلع والتخزين بطريقة جيدا بالنسبة للتجار ومحترمة لقواعد والأمن للمحتويات لكل نوع من السلع.
- سيولة للتسعيرة للتجار مضمونة.
- كل التجار الداخليين أو الخارجين يخضعون للتسجيل والتعريف.
- عروض المستعملين لديهم فاتورة.

1-2- نقاط الضعف الرئيسية المعروفة:

- الطريقة الخاصة لتنفيذ عملية الشحن و التفريغ ليست لها منهج لكتابة الإجراءات.
- ضعف في دراسة مناصب الشغل.
- حساب قياسات استعمال مناطق الشحن والتفريغ يلحظ نقص في مصادر على مؤشرات.

3-2- المقترحات و التوصيات:

- إعداد إجراءات التسيير في إطار نهج شامل ومتكامل.
- إنشاء وحفظ الناقلات المعلوماتية في إطار إعداد إجراءات التسيير، لأنه من أهمية التوضيح بطريقة دقيقة وواضحة، طبيعة وشكل حركة وسائل التوثيق المرافقة لعمليات والإجراءات المرفقية.

-3- تدقيق وظيفة الرفع الهدف من هذه المهمة هو ضمان:

تحقيق الذمة الجيدة للطلب.

توفر وتسيير عقلاني للوسائل المادية والبشرية.

تأكيد وتوثيق الفاتورة وفق التعريفة المتفق عليها.

3-1- نقاط الضعف الرئيسية:

- الفواتير الموحدة المتعلقة بالأجهزة لا تحمل دائما المعلومات المرفقة بالملف الموضوع وتحمل أحيانا زوائد.
- لحساب الوقت الحقيقي الذي تعمل فيه عادة ما لا يوجد حساب دقيق لذلك.
- شراء معدات جديدة أو وسائل خاصة لا تخضع لدراسة تكنو اقتصادية.
- عدم توافر مقياس مدى توافر وصلاحية الأجهزة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الوقت وفئات الآلات المستغلة.

3-2- المقترحات و التوصيات:

- يستحسن مراقبة وضمان حالات الفواتير لأجهزة المستأجرة أن تحمل مجموعة معلومات من خلال الملف الموضوع لها وعدم حمله زوائد.
- لحساب الوقت الحقيقي الذي تعمل فيه الأجهزة المعنية ينبغي حسابه من خلال وضع معدل استعمال الأجهزة.

4- تدقيق وظيفة استغلال في محال المرفأ العام (مهمة محققة في 2009):

4-1- نقاط الضعف الرئيسية:

- نقص في متابعة الإمتيازات المرفقية الممنوحة والمعروفة والمتعلقة باحترام مهلة تحقيقها.
- في المخطط التنظيمي للمؤسسة الهياكل المحملة تتبع حالات خاصة غير معمول بها.
- نقص في كمية المعلومات.

2-4- المقترحات و التوصيات:

- يستحسن تعزيز و تنشيط الهياكل المحملة في المجال العام ووضع تطبيقات خاصة وتحديد بدقة ووضوح طبيعة المهمات في إطار تحليل عام لمناصب الشغل.
- من الضروري مراقبة ومتابعة دقيقة لحالات التقدم لتحقيق إمتيازات مرفقية.
- المؤسسة عليها مراقبة ومتأكيد الأشخاص المعنيين.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل المالي

عند تحليل المركز المالي للمؤسسة وعند تقييم الأداء فيها يمكن استخدام العديد من النسب والمعايير المختلفة لكن هناك أكثر من طريقة لاستخدام هذه النسب في تحليل عمليات وأنشطة المؤسسة.

أولا : التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

تستعمل هذه التقنية ثلاثة عناصر أساسية وهي كالتالي :

1-1- رأس مال العامل FR: يكون رأس مال العامل موجب أي يجب على المؤسسة أن تتوفر على هامش الأمان، و ذلك لمقابلة الصعوبات المفاجئة التي تتعرض لها ، و تحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة (58042106) - الأصول الثابتة (1220) 1467.

1-2- احتياجات رأس مال العامل BFR : و هو الفائض الناتج عن استخدامات الدورة بعد موارد الدورة التي حان موعد استحقاقها تحسب بالعلاقة التالية :

(قيمة الاستغلال 24 + قيمة البيعية 1397) - ديون قصيرة أجل (434) 987.

1-3- الخزينة TR: وجود فائض خزينة المؤسسة موجبة و بقيم كبيرة فإن يعاب على المؤسسة بأنها لا تستثمر أموالها بل تفضل تجميدها في شكل سيولة متاحة ، و تحسب بالعلاقة التالية :

رأس مال العامل (1467) - احتياجات رأس مال العامل (987)479.

ثانيا : التحليل بواسطة النسب المالية

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بها المقيم و المخلل المالي في ربط القيم المالية ودراستها و تحليل نتائجها واتخاذ القرارات اللازمة.

1- نسب التسيير: يجب على المؤسسة أن تحقق دوما إنتاجا اقتصاديا أكبر من مصاريف مستخدميها وهذا حتى تتمكن من تغطية باقي المصاريف، والجدول التالي يوضح كيفية حسابها:

جدول رقم (3-1): نسب التسيير

النسب	الصيغة	N	N-1
1- النسب ائتمان العملاء	تمويلات العملاء * 360/ رقم الأعمال خارج الرسم	19 يوم	22 يوم
2- نسبة تكاليف الموظفين	تكاليف الموظفين / رقم الأعمال خارج الرسم	0.38	0.40
3- نسبة كفاءة العمل	تكاليف الموظفين / القيمة المضافة	0.41	0.42

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم، 20-05-2015.

نسبة ائتمان العملاء : سجلت فترة تحصيل العملاء تحسن بفارق 3 أيام.

تكاليف الموظفين : تطور رقم الأعمال يبرر الحفاظ على المستوى بالرغم من زيادة تكاليف الموظفين.

2- نسبة كفاءة العمل : هناك علاقة عكسية بين كفاءة العمل والنسبة حيث تزداد فعالية اليد العاملة مع تناقص هذه النسبة ، وتتناقص مع تزايد هذه النسبة، فيجب على المؤسسة أن تحقق دوما إنتاجا اقتصاديا أكبر من مصاريف مستخدميها ، وهذا حتى تتمكن من تغطية باقي المصاريف.

3- نسب السيولة : تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني والذي يغير عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح كيفية حسابها:

الجدول رقم (3-2): نسب السيولة

النسب	الصيغة	N	N-1
1- نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة أجل	4.71	3.51
2- نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحصيل+ قيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل	4.65	3.53

3- نسبة السيولة الجاهزة	قيم الجاهزة /ديون قصيرة أجل	4.41	3.24

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-05-2015.

❖ **نسبة السيولة العامة:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لالتزاماتها في المدى القصير عن طريق أصولها المتداولة وتعتبر هذه النسبة عن توفر هامش الأمان في حالة ما إذا كانت أكبر من 1 وهن المؤسسة في حالة جيدة باعتبار أن النسبة أكبر من 1.

❖ **نسبة السيولة المختصرة :** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها المستحقة في المدى القصير عن طريق القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة.

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تقيس مدى تغطية لالتزاماتها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط. نسب الهيكل المالي: هي نسب تهدف للحكم على الحالة المالية للمؤسسة وذلك انطلاقا من تقسيم الميزانية، والجدول يوضح كيفية حسابها:

الجدول رقم (3-3): نسب الهيكل المالي

النسب	الصيغة	N	N-1
1- النسب التمويل الدائم	الأموال الدائمة / أصول ثابتة	1.73	1.45
2- نسب الاستقلالية المالية	رأس مال الخاص/ مجموع الديون	2.08	1.82
3- نسب على مستوى الديون	ديون متوسطة وطويلة أجل / أموال دائمة	0.53	0.54
4- نسب الاستقلال المالي	أموال الخاصة / أموال الدائمة	0.78	0.76
5- نسبة الديون	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.51	0.36

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 20-05-2015.

❖ قيمة هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يدل على أن رأس مال العامل للمؤسسة موجب أي أنها تملك هامش أمان لتمويل أصولها المتداولة.

❖ زيادة نسبة الاستقلالية المالية تؤكد على أن هناك تغطية مضاعفة لإجمالي للديون.

❖ زيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي تشير إلى أنها أقل من 1 لكنها مازالت النتيجة مرضية بالنسبة للمؤسسة.

❖ أكثر من 0.50 هذه النسبة لا تزال مرضية بالنسبة للمؤسسة.

❖ بالرغم من أن نسبة 9642 قيمة ثابتة وقابلة للتحقيق هذه النسبة وصلت إلى زيادة بـ 15 نقطة على مستوى الديون مقارنة بالعام N-1.

❖ نسب المردودية (الربحية) مع صعوبة حصول المؤسسة على التمويل وتفاقم الأزمة الاقتصادية، فإنه من واجب المؤسسة أن توفر فوائض نقدية من أجل تمويل احتياجاتها فالمردودية تعد بعدا في المؤسسة تمثل هدف للمؤسسة والمؤشر على كفاءتها، وضامن لاستمرارية للمؤسسة.

والجدول التالي يوضح كيفية حسابها:

الجدول رقم (3-4): نسب المردودية

النسب	الصيغة	N	N-1
1- نسب الربحية الاقتصادية	نتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.18	0.12
2- نسب الربحية المالية	نتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.26	0.19
3- نسب الربحية التجارية الصافية	نتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.31	0.29

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم، 20-05-2015.

❖ نسب الربحية الاقتصادية والمالية والتجارية الصافية تسجل تغير إيجابي متوسط بـ 6 % هذا التقدم يبرر تحسن في النتيجة الصافية.

خلاصة:

للتدقيق الداخلي أهمية بالغة في مؤسسة ميناء مستغانم لما يلعبه من دور مهم في تحقيق وتحسين فعالية أداء للمؤسسة، واعتباره وسيلة وقائية ونظام معلوماتي يساعد على ترشيد قرارات وذلك من خلال عمليات التدقيق الداخلي التي يقوم بها المدقق في تقدمه لتقرير المتضمن المعلومات موثقة وذات مصداقية بتدارك النقائص الموجودة على مستوى الإجراءات المعمول بها في المؤسسة وتقوم الإدارة العامة بتعديلها، والعمل على تطوير الأداء باستمرار بما يتماشى والأهداف المراد تحقيقها .

تعتبر عملية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم محدودة و هذا راجع إلى :

- وجود مدقق داخلي واحد مسؤول على عملية التدقيق ، وهذا يؤدي إلى تصور في الأداء، خاصة أن حجم مؤسسة ميناء مستغانم كبير ومتعدد النشاطات .
- لا يوجد إجراءات تسيير مكتوبة تساعد المدقق في القيام بمهامه.

مما سبق يتضح أن خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم بحاجة إلى مدقق محاسبي ومالي، ومدقق الأداء، لتغطي حجم ممكن من عمليات التدقيق على مدار السنة، وبالتالي الحصول على قدر ممكن من المعلومات بالاعتماد على التدقيق الداخلي والتدقيق المحاسبي والمالي وتدقيق الأداء مما يؤدي إلى ترشيد أداء المؤسسة وتحقق أهدافها و المحافظة عليها مما يسمح لها بالبقاء و الاستمرارية.

خاتمة

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات السياسية والاجتماعية، وخاصة الاقتصادية التي شهدها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحولات أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات، والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر.

فهذا التطور الاقتصادي من حجم المؤسسات الاقتصادية التي ، أصبحت تمنح لمؤسساتها أهمية كبيرة خماية ممتلكاتها وحقوقها خصوصا مع كبر حجمها وتشعبها، وذلك حفاظ على بقائها واستمرارها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة وضع نظام الرقابة الداخلية فعال كفيل لحماية هذه المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال ويضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير، حيث تكمن أهمية الرقابة الداخلية في أداة تقيم مستوى أداء المؤسسة وتحقق من أن العمل قد تم طبقا للسياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة من قبلها سعيا منها إلى زيادة كفاءة العمليات المؤسسة المختلفة، فنظام الرقابة الداخلية يعتمد على تنظيم جيد وتقييم بناء لمختلف الوظائف وتحديد المسؤوليات وعلى نظام محاسبي سليم وعناصر بشرية وأدوات رقابية ملائمة، ومن بين الأدوات التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية أداة التدقيق الداخلي باعتباره خدمة وقائية وإنشائية للإدارة، حيث يتأكد . من مدى وجود حماية كافية لأصول المؤسسة وضمان دقة المعلومات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة في المؤسسة خاصة الجانب المالي والمحاسبي.

تعتمد المؤسسة الاقتصادية على التدقيق المحاسبي الداخلي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة التي تضمن لها الاستمرارية والمحافظة على كيانها وزيادة في رأس المال ، لهذا يحضا التدقيق المحاسبي الداخلي مكانة هامة وبالغة في المؤسسة من خلال تفعيل الأداء المحاسبي وبدوره الفعال في ترشيد أداء المؤسسة عن طريق الخدمات المقدمة من طرف المدقق التي يدرجها على شكل تقرير مع إعطاء الاقتراحات والتوصيات التي تعتمد عليها المؤسسة لتقييم | الأداء نحو اتخاذ قرارات صحيحة .

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة، توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة، مع مجموعة من الاقتراحات وأفاق البحث.

فيما يخص اختبار الفرضيات، فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- التدقيق المحاسبي هو الفحص الانتقادي المعلومات المؤسسة التي يتم تنفيذها من طرف شخص مهني مستقل بغية اعطاء رأي محايد على مصداقية القوائم المالية واحترام المعايير، ثم توصيل نتائج إلى الأطراف المعنية.
- يساهم المدقق المحاسبي بإعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار في المؤسسة من خلال تقريره المتضمن كل الاقتراحات والتوصيات حول وضعية المؤسسة.

- من بين مكونات نظام الرقابة الداخلية بيئة وأنشطة الرقابة وكذلك المعلومات والمراقبة، تقييم المخاطر التي تساعد في تقييم نظام الرقابة من خلال ما توفره من معلومات بشكل أفضل وأسرع.
- يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة للتقييم حيث يعتمد مدقق الحسابات على نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية وعلى أثرها يقرر المدقق مدى الاعتماد على النظام وملاءمته في تحقيق الدقة المحاسبية للبيانات.

أما النتائج العامة المتوصل إليها فجاءت كما يلي:

- تهدف المؤسسة من خلال قيامها بعملية تقييم الأداء إلى التحقق من الاستخدام الأمثل لمواردها المختلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى تتأكد من مدى تحقق الأهداف التي سطرتها أي أنها تتأكد من مدى تحقيقها للكفاءة و الفعالية معا.
- يهدف التدقيق المحاسبي إلى تحقيق أهداف المؤسسة والعمل على تطوير وتحسين الأداء وترشيده نحو اتخاذ القرارات المناسبة.
- عليم تحدد عملية تقييم الأداء بكونها عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بفاعلية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها.
- لا يمكن أن تكون هناك تحسين من دون قياس، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم مستوى عملياتها فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها وبالتأكيد فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها.
- يهدف تقييم الأداء إلى تحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على التغلب على هذه الأخيرة هذا من جهة ومن جهة أخرى اتخاذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج المتحصل عليها.
- يهدف تقييم الأداء كذلك على التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.
- يدعم التدقيق الداخلي سلامة ومثانة نظام الرقابة الداخلية، باعتبار أن التدقيق الداخلي هو أداة أدوات نظام الرقابة الداخلية الذي يعتمد عليه في تقييم هذا النظام وكذلك من خلال تقويم فعالية وكفاية نظام الرقابة.

أما النتائج المتحصل عليها على مستوى دراسة ميدانية مؤسسة ميناء مستغانم:

- يحضى التدقيق الداخلي على مكانة بالغة وأهمية ودور كبير من خلال الخدمات التي يقدمها لخدمة المؤسسة .
- له فعالية تقرير مدقق الداخلي بضغط على إدارة المؤسسة لتحسين المردودية وترشيد أدائها من خلال تحقيق الأهداف.
- أثر التدقيق المحاسبي الداخلي على المؤسسة الاقتصادية من خلال الاقتراحات المقدمة من طرف المدقق الداخلي والتي كان لها أثر إيجابي من الناحية المالية .

- يساهم التدقيق المحاسبي في ترشيد أداء المؤسسة من خلال تدقيق القوائم المالية التي تعد وسيلة لتقييم ، الأداء ودور التدقيق المناسبي الداخلي في تحقيق فعالية أداء بما يقدمه من خدمات التي تساعد المؤسسة في بلوغ أهداف المؤسسة.
- وجود مدقق داخلي واحد مسؤول على عملية التدقيق، وهذا يؤدي إلى تصور في الأداء خاصة أن حجم مؤسسة ميناء مستغانم كبير ومتعدد النشاطات.
- لا يوجد إجراءات تسيير مكتوبة تساعد المدقق الداخلي على مستوى مؤسسة ميناء بالقيام بمهامه على أكمل وجه.
- تقرير مدقق الداخلي يعتبر أداة ضغط لتفعيل أداء المؤسسة من خلال اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ، منح التوصيات والاقتراحات التي تعتمد عليها المؤسسة لتصحيح الانحرافات وبالتالي تحسين أدائها.

تقديم التوصيات:

- ❖ الاهتمام بوظيفة التدقيق المحاسبي من خلال تطبيق الإجراءات بدقة والتأكد من احترام المعايير والشروط والقواعد التي تنظم هذه الوظيفة.
- ❖ توفير إجراءات تسيير تساعد المدقق على القيام بمهامه بكل كفاءة وفعالية في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ توعية عمال المؤسسة الاقتصادية بمغزى عملية التدقيق حتى يتم التجاوب بين العمال والمدقق.
- ❖ مسايرة التطورات المرتبطة بهذه الوظيفة عن طريق تكوين المدققين بما يتناسب مع التطور في مجال أهداف ومسؤوليات المدقق المحاسبي الداخلي.

أفاق البحث :

تم التطرق في هذا البحث إلى دور التدقيق المحاسبي في ترشيد أداء المؤسساتي، وتتمثل أناق البحث في توضيح جودة التدقيق المحاسبي وأثرها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، باعتبار الدور المهم والفعال للتدقيق المحاسبي في تطوير وترشيد قرارات المؤسسة ومكانته الهامة في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا : اللغة العربية

- الكتب :

-عبد الله الواحد قويدر و ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية)، دار المحمدية الجزائر، 2009.

-الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 7، 2009/2010.

-خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلى الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان، الأردن ، 2006 .

- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- أحمد حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- أحمد حلمي جمعة المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

- أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي والتأكيد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2009.

- أرشاد فؤاد التيمي، أحمد فارس القيسي، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاساتهما على القيمة الاقتصادية المضافة، المؤتمر العلمي الحادي عشر ، ذكاء العمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 23-26 أفريل 2012.

- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الإعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

- الياس بن ساسي، يوسف قريشي التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006.

- اليمين سعادة استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء المالي مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

- حاكم محسن الربيعي، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- حماد طارق عبد العالي، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2004.

- حمزة محمود الزبيدي، التحميل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق لمنشر والتوزيع، الأردن، 2011

- حميد العلي أسعد الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012، ص:78.

- خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية - دار وائل للنشر ، الأردن، 1999.

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية - ، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000.

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

- دريدر كامل الشبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.

- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

- زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مطبعة سخري، الجزائر، 2010/2011.

- عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.

- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001.

- علوان محمد لمين ، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي .الادرن ,عمان :دار اسامة للنشر، 2019 .

- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر ، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

- فارس ناصيف الشبيري غسان سالم الطالب، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2012.

- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،2013.

- فتحي رزق السوافري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية الدار الجامعية، مصر ، 2002/2003.

- فلاح المطارنة غسان ، تدقيق الحسابات المعاصرة .عمان :دار المسيرة ، 2006 .

- فهمي مصطفي الشيخ التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر ، رام الله، فلسطين، 2008.

- مبارك لسلوس التسيير المالي، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012.

- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- محمد السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1996.

-محمد السيد سرايا أصول المراجعة والتدقيق الشامل - الإطار النظري المعايير والقواعد ، مشاكل تطبيق العمل - ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- محمد درويش عبد الناصر ، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر.

- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر ، 2000/2001.

- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر ، 2000/2001.

- محمد صالح فروم، النمو والأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجيستر، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 2007.

- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2006.

- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2010.

- محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- محمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري المالي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي الحديث، الأردن، 2015.

- مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- مصطفى عيسى خضر، المراجعة – المفاهيم والمعايير والإجراءات ، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1996.

- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010.

- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2006.

- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب ابو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2006.

- ناصر دادي عبدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.

- نصر و شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة .الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2005.

- وجدي حامد حجازي أصول المراجعة الداخلية – مدخل علمي تطبيقي ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

- يوسف حسون عتاب، تقييم كفاءة معايير الأداء المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، مذكرة ماجيستر، جامعة تشرين، سورية، 2007.

- يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- حاج دحو عامر ، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية .أدرار :جامعة أدرار، 2018.

- داوود يوسف صبح ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية .عمان :اتحاد مصارف العربية طبعة ثانية زيدة منفحة ،2010 .

- سليمان محمد مصطفى ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات .الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2014.

- الرسائل الجامعية:

- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006/2007.

- سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015 .

- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة سونلغاز - ، مذكرة مقدمة لنيل درجة 4 الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008/2009.

- صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة سطيف الجزائر ، 2011/2012.

- عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

- عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية-مفهوم وتقييم، جملة العلوم الإنسانية، العدد 01 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001 .

- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008.

- عصام عباسي، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، (مذكرة ماستر)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

- مغربي صابرين ، أهمية التدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظلم الرقابة الداخلية .سعيده : جامعة الدكتور طاهر مولاي،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، 2018 .

-مقالات و مجلات العلمية

- عبد الرحمان العايب ، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية ، ملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- علي حجاج بكري دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الإعمال المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30 ، 2005 .

-محمد الصالح فروم، الياس بوجعادة، أمال كحيلة، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات، الملتقي الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- A.hamini, l'audit comptable et financier, berti editions, Alger, 2001, p8.

- aperçu sur l' audit, voir le site: www.alujiaincorp.com, consulter le 15/03/2024.

- aperçu sur l'audit, voir le site: www.cibeg.com, consulter le 25/02/2024.

- Khalassi Réda, les applications de l'audit interne, éditions Houma, Alger, 2010.

- Khelassi Réda, Paudit interne, 3éme edition, editions Houma, Alger, 2010.p p22-23.

- M.Roel, j., & M.Breagg, STHE controllers function. . (2005).

الملاحق

ملحق رقم 01 : جدول أصول الميزانية

6 - FINANCE ET COMPTABILITE

6.1 ANALYSE COMPTABLE

6.1.1 Analyse des comptes du bilan (N, N-1)

Le bilan a été arrêté au 31 décembre 2013 avec un total actif - passif de 3 121 882 400.93 DA.

BILAN ACTIF

Libellé	Note	Brut	Amort /Prov.	Net N	N-1
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	(1.1)	270 000,00	195 833.33	74 166.67	129 166.67
Immobilisations corporelles	(1.2)	2 573 638 886 .49	1 420 052 039.13	1 148 683 297.94	1 113 190 956.99
Terrains					
Bâtiments		472 354 131,79	125 502 217.61	346 851 914.18	373 766 490.09
Autres immobilisations corporelles		2 101 284 754.70	1 299 453 370.94	801 831 383.76	739 424 466.91
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	(1.3)	-	-	-	-
Immobilisations financières	(1.4)	20 000 000,00	-	20 000 000,00	20 000 000.00
Titres mis en équivalence					
Autres partic. et créances rattachés					
Autres titres immobilisés		20 000 000,00	-	20 000 000,00	20 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courant					
Impôts différés actifs	(1.5)	51 460 244.30		51 460 244.30	33 314 510,44
Total actif non courant	(1)	2 645 378 130.79	1 425 151 421.88	1 220 226 708.91	1 186 034 640.50
Actifs courants					
Stocks et encours	(2.1)	106 784 909.65	81 882 437.48	24 902 472.07	33 472 899.49
Créances et emplois assimilés	(2.2)	176 256 813.77	77 550 591.07	97 706 222.70	113 896 959.74
Clients	(2.2.1)	114 477 998.67	24 585 170.76	90 092 827.91	109 682 813.74
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés	(2.2.2)	60778815.10	53 165 420,31	7 613 394.79	4 214 146.00
Disponibilités et assimilés	(2.3)	1 779 046 997.25		1 779 046 997.25	1 309 236 925.71
Placements et autres actifs financiers courants	(2.3.1)	1300 000 000.00		1300 000 000.00	800 000 000.00
Trésorerie	(2.3.2)	479 046 997.25		479 046 997.25	509 236 925.71
Total actif courant	(2)	2 061 088 720.67	159 433 028.55	1 901 655 692.02	1 456 604 784.94
Total général actif		4 706 466 851.36	1 584 584 450.43	3 121 882 400.93	2 633 239 425.44

ملحق رقم 02 : جدول خصوم الميزانية

BILAN PASSIF

Libellé	Note	Exercice	Exercice précédent
Capitaux propres			
Capital émis	(3.1)	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))	(3.2)	1 053 522 359.97	878 508 574,74
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	(3.3)	553 421 938.07	312 971 477,07
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires			
Total capitaux propres I	**(3)**	**2 106 944 298.04**	**1 691 480 151,81**
Passifs non courants			
Emprunts et dettes financières	(4.1)	2 293 463.83	2 293 463,83
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	(4.2)	577 746 441.48	525 753 244,03
Total Passif non courant II	**(4)**	**580 039 905.31**	**528 046 707,03**
Passifs courants			
Fournisseurs	(5.1)	16 266 650.62	17 947 409,59
Impôts	(5.2)	121 547 421.57	116 927 077,82
Autres dettes	(5.3)	297 084 125.39	268 838 078,56
Total passifs courants III	**(5)**	234 898 197.58	**403 712 565,77**
Total général passif		**3 121 882 400.93**	**2 623 239 425,44**
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ملحق رقم 03 : جدول حساب النتائج

6.1.2 Analyse des comptes de gestion (N, N-1)

COMPTE DE RESULTATS

Libellé	Note	Exercice	Exercice précédent
Chiffre d'affaires		(1 812 101 177.35)	(1 641 135 288,41)
Variation stocks produits finis Production immobilisée Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	(6.1)	(1 812 101 177.35)	(1 641 135 288,41)
Achats consommées Services extérieurs et autres consommations	(6.2) (6.3)	38 596 672.12 83 220 359.19	35 874 044,31 39 735324,64
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**121 817 031.31**	**75 609 368,95**
III. VALEUR AJOUTEE	(6.4)	**(1 690 284 146.04)**	**(1 565 525 919,46)**
Charges de personnel Impôts, taxes et versements assimilés	(6.5) (6.6)	687 554 836.93 42 593 026.01	654 479 095,62 44 063 671,89
IV. EXCEDENT BRUT	(6.7)	**960 136 283.10**	**866 983 151,95**
Autres produits opérationnels Autres charges opérationnels Dotations aux amortissements et aux provisions Reprises sur pertes de valeur et provisions	(6.8) (6.9) (6.10) (6.11)	(5 580 708.33) 4 502 843.05 274 145 387.69 (8 078 698.62)	(2 322 663,78) 3 864 775,19 458 175 487,08 (18 413 405,08)
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**695 147 459.31**	**425 678 958,54**
Produits financiers Charges financiers	(6.12) (6.13)	(19 670 834.62) 0	(15 065 198,05) 0
VI. RESULTAT FINANCIER		**(19 670 834.62)**	**15 065 198,05**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**714 818 293.93**	**440 744 156,59**
Impôts exigibles sur résultat ordinaire Impôts différés (Variations) sur résultat ordinaire	(6.14) (6.15)	179 551 083.32 - 18 154 727.46	127 772 679,52
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(1 845 431 418.92)** **1 292 009 480.85**	**(1 676 936 555,32)** **1 363 965 078,25**
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(553 421 938.07)**	**(312 971 477,07)**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-	
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**(553 421 938.07)**	**(312 971 477,07)**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1) Part du groupe (1)			
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملخص :

إن أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية هي الاستمرارية والبقاء، خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها ضمن محيطها، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود وظيفة جوهرية جديدة داخل الهيكل التنظيمي، المتمثلة في وظيفة التدقيق الداخلي والذي يعتبر بمثابة مراقبة ذاتية تضمن حماية ممتلكاتها من خلال اكتشاف الأخطاء أو الإهمال أو حتى الغش والتلاعب حيث أن نجاعة المؤسسة الاقتصادية تكمن في نجاح أنظمة تقييم أنتها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص، باعتباره المرأة العاكسة لتقيم الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المخطط له في المؤسسة و بالتالي اتخاذ قرارات السليمة أو تصحيح قرارات متخذة مسبقا كما جاء في الفصل الأخير من الدراسة. إن العلاقة علاقة تأثير وتأثر بشكل غير مباشر حيث توصلنا إلى التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال العمل على تصحيح القرارات المتخذة سابقا والتي من المحتمل أن تكون خاطئة واتخاذ القرارات السليمة

الكلمات المفتاحية:

1/ التدقيق الداخلي 2/ الأداء المالي 3/. الرقابة الداخلية 4/ الكفاءة والفعالية 5/ الحوكمة

abstract

The most important goals of an economic institution are continuity and survival, especially in light of the challenges it faces within its surroundings. This has led to the necessity of a new fundamental function within the organizational structure, represented by the internal audit function, which is considered a self-monitoring that ensures the protection of its assets by discovering errors, negligence, or Even fraud and manipulation, as the effectiveness of the economic institution lies in the success of its systems for evaluating its organization in general and its financial performance in particular, as it is the reflective tool for evaluating the actual performance compared to the planned performance in the institution and thus making sound decisions or correcting previously taken decisions, as stated in the last chapter of the study. . The relationship is one of indirect influence and influence, as we have concluded that internal audit contributes to improving the financial performance of the organization by working to correct decisions taken previously that were likely to be wrong and making new sound decisions.

Key Words

1/ Internal Audit 2/ Financial Performance 3/. Internal control 4/ Efficiency and effectiveness 5/ Governance